https://doi.org/10.61353/ma.0160421

الخليج العربي والعلاقات الدولية

(2013-1991)

د. عمار طه لطيف الدليمي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية
amardl777@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2023/11/1 تاريخ ارجاع البحث 2023/11/19 تاريخ قبول البحث 2023/12/9

تستهدفُ هذه الدراسة الى التَّعرف على منطقة الخليج العربي تعتبر منطقة مهمة لما تمتلكه هذه المنطقة في موقعها الجغرافي وثرواتها النفطية، إذْ موقعها جغرافياً مهماً في الجزء الجنوبي الغربي من قارة أسيا، إذْ تشرف على مياه الخليج العربي سبعة اقطار عربية هي العراق والكويت والمملكة السعودية ودولة الامارات وقطر والبحرين ولتحقيق اهداف الدراسة والتأكد من صحة فرضياتها فقد استخدمت المنهج التاريخي لأنَّه السبيل لإعادة الماضي ولقراءة تاريخ الخليج العربي والمنهج الجغرافية السياسية لأنه يقوم بتحليل الدولة من خلال الوظائف التي سوف تقوم بها وخاصة اذا توافرت عناصر الانسجام والتوافق والحيوية وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا من حيث الناحية الاستراتيجية في ادارة السياسة الداخلية والخارجية فيما يرتبط بمصالح الدولة وبناء عليه فان المنهج الوظيفي في اطار الجغرافية السياسية يعني بدراسة العلاقات الدولية, ونظرية الدور لأنها تعرف مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم .ولقد اظهرت النتائج صحة الفرضيات واوصلتنا إلى عدد من الاستنتاجات أهمها : دول الخليج العربي مستغلة ومستنزفة من قبل أطراف اتفاقيات ومعاهدات الحماية الأجنبية، وسياسة التخويف التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضد هذه الدول، هي سياسة معده لهذا الغرض، تخيفهم من إيران بالرغم من أن هذا الخوف حقيقي بالنظر إلى حقائق التاريخ الذي يفصح عن التوسع الإيراني.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، العلاقات الدولية، الجغرافية السياسية.

This study aims to identify the Arabian Gulf region is an important area for what this region has in its geographical location and oil wealth, where its geographical location is important in the southwestern part of the continent of Asia, where the waters of the Arabian Gulf are supervised by seven Arab countries, Iraq, Kuwait, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar and Bahrain and to achieve the objectives of the study and ensure the validity of its hypotheses, it has used the historical method because it is the way to recreate the past and to read the history of the Arabian Gulf and the geopolitical approach because it is based By analyzing the state through the functions that it will perform, especially if the elements of harmony, compatibility and vitality are available, and this is related toClosely related in terms of strategic terms in the management of domestic and foreign policy in relation to the interests of the state and accordingly, the functional approach within the framework of geopolitics means the study of international relations, and the theory of the role because it defines the concept of foreign policy makers for what decisions, obligations, rules and actions appropriate to their state. The Arab Gulf states are exploited and depleted by parties to foreign protection agreements and treaties. The policy of intimidation practiced by America against these countries is a policy prepared for this purpose, which scares them from Iran, although this fear is real given the facts of history that reveal Iranian expansion.

.Keywords: Arabian Gulf, international relations, geopolitics.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

المقدمة

إنَّ فحوى دراسة موضوع العلاقات الدولية للخليج العربي في هذه المرحلة تكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب وجيهة , ويستحق البحث على المستوى النظري, ومستوى الممارسة العملية في ضوء ما تشهده المنطقة من تغييرات بنيوية على الصعيد الداخلي وتلقي بظلالها ولا شك في المرحلة المستقبلية على العلاقات الدولية ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تبرز اهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية.

أ- إنَّ جذور العلاقات بين دول الخليج العربي موغلة في القدم وترجع الى عصور قديمة وهي محصلة تفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وسياسية , وترتكز على خلفية تاريخية يمكن ان تسهم في تعميق الروابط بين دول الخليج العربي, ويمكن للإسلام ومبادئه العليا وقيمه السمحة ان يؤدي دورا في تحويل معطيات الواقع الجغرافي الى تفاعل ثقافات وصناعة تاريخ وترابط مصالح.

ب-إضافة للعوامل الجغرافية والتاريخية فان للعامل الاقتصادي دوره المهم في هذا المجال , بحيث يضفي على هذا التفاعل شكلا خاصا ومميزا ودو النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الامن القومي التي قد يؤدي حرمانها الى استخدام القوة العسكرية التي تقف امام الامدادات في مواجهة الخطر.

ج- تعد منطقة الخليج العربي من اهم منطقة استراتيجية لما يتمتع من خصائص جيوستراتيجية ومن المعلوم بان الدول العربية وخاصة تلك الواقعة في منطقة الخليج العربي التي تمثل بؤرة الاهتمام العالمي في الوقت الحاضر من اهمية مصيرية للعالم الخارجي وكمصدر رئيسي للطاقة يربك اي متغير يحصل فيه الحسابات الاقتصادية للعالم.

أولا-أهمية البحث :

إنَّ الأمر يتطلب من صناع القرار أنَّ يمارسوا دور المؤثر على القضايا المصيرية العربية والاسلامية والحرص على استقرار امن المنطقة وتحقيق السلم الدولي وذلك من خلال عملية بناء الثقة وبناء ارضية مشتركة بين الدول الخليج العربي وبناء شبكة من المصالح الشعبية المتقابلة ولا بد من دول الخليج العربي ان تواكب المتغيرات الهامة التي يشهدها العالم اليوم .

ثانيا :أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

1-التَّعرف على الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي .

2-توضيح العوامل الاقتصادية و تحديد الاحداث الدولية والاقليمية التي اثرت على منطقة الخليج العربي.

3-ما هو الامن الوطني وبيان دور النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الامن القومي للخليج العربي ومفهوم الامن الجماعي.

4-التّعرف على العلاقات ما بين دول الخليج العربي والازمات بينهم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ثالثا: مشكلة البحث:

تمثل منطقة الخليج منطقة هامة نظرا لما يتمتع الخليج العربي من اهمية وادت هذه الاهمية الى خلق عبئ استراتيجي على اهله باستقطاب القوى العظمى للسيطرة عليه وعليه فقد امكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الاتي:

ما أثر العلاقات الدولية على دول الخليج العربي ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الاسئلة الفرعية التالية:

-ما تأثير الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ومكانتها في التطبيق الجيوبولتيكي للسياسة الدولية؟

-ما مدى اسهام العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العلاقات الدولية وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي؟

-ما هو مفهوم الامن الجماعي وما دور النفط في الحفاظ على الامن القومي؟

-ماهي الازمات التي تمر بها دول الخليج العربي ؟

رابعا : فرضية البحث:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يقوم البحث على فرضية مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين العامل الجغرافي والفعل الاقليمي وبين وجود علاقات تعاونية بين دول الخليج العربي وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- إنَّ الترتيبات الامنية بين دول الخليج العربي قاصرة عن ضمان الامن في ظل التهديدات والتطورات الاقليمية على منطقة الخليج العربي.

-إنَّ التباين في المنظورات السياسية لدول مجلس التعاون العربي تعطل الوصول الى اتفاقية امنية تعكس الطاقات والقدرات المتوفرة لدول المجلس.

خامسا: حدود البحث:

ستتناول الدراسة عن واقع العلاقات الدولية بين دول الخليج العربي جانبا ومعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقليمية والدولية منذ عام 1991 -2013 ، وتحديد اثار المتغيرات على امن دول الخليج العربي وبيان موقف مجلس التعاون العربي ازاء المنطقة .

سادسا: المتغيرات والمفاهيم الاساسية

يظهر في البحث المتغيران الرئيسيان التاليان:

1-المتغير المستقل :الخليج العربي

2-المتغيرالتابع: العلاقات الدولية

وسوف اشرع بتعريف هذين المتغيرين اسميا واجرائيا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

1-الخليج العربي :

ا- التعريف الاسمي:

الخليج العربي هو ذراع مائية لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا بطول 965 كيلومترا. تبلغ مساحة الخليج العربي نحو 233,100 كيلومتر، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 370 كم إلى حد أدنى 55 كم في مضيق هرمز. والخليج العربي ضحل لا يتجاوز عمقه 90 مترًا إلا في بعض الأماكن ويفصل الخليج العربي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثماني دول هي العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات وعُمان وإيران كما تحيط مياه الخليج العربي بدولة البحرين.

ب-التعريف الاجرائي: ويمكن بيان المؤشرات التالية:

1-الاهمية الجيوستراتيجية لنفط الخليج .

2-الارتباطات الدولية والعمل على جعل امن الخليج جزءا من مفهوم الامن القومي.

3-التركيب والتوزيع الجغرافي لقضايا الحدود والمياه والاقتصاد والتجارة الدولية والاعتماد المتبادل.

2- العلاقات الدولية

ا- التعريف الاسمي

هي علم يلاحظ و يحلل بهدف التفسير و التنبؤ لمسير العلاقات بين الدول . كما تُعرف أيضاً بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية و تشمل أيضاً دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات .

حيث إنَّ العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية. وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع وأفكار الدول عبر الحدود الوطنية.

ب- التعريف الاجرائي: ويمكن بين المؤشرات التالية:

1-سياسيا تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقتهم المتبادلة بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الدول.

2-اقتصاديا استقلال قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية.

3-اجتماعيا وهي تتمثل في هوية المجتمع وبنيته والقيم السائدة ومدى الاستجابة من قبل الموطنين في طرفي العلاقة ودورهم في تدعيم المجتمع والدولة ومن ثم العلاقات المتبادلة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

سابعا: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يتوخى لتحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها فقد ارتأيت الى استخدام نظرية الدور في العلاقات الدولية والمنهج الوظيفي في اطار الجغرافية السياسية كما سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للكشف على عناصر المحددات الجيوسياسية في العلاقات الدولية بين الخليج العربي والحصول على المعلومات عن التحولات التي تحدث في البيئتين الدولية والاقليمية .

ثامنا : تقسيم البحث:

بناءً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية واتساقا مع المنهجية المستخدمة وتوخيا للوصول الى نتائج وتعميمات موضوعية فقد روعي ان يتم تقسيم البحث على النحو التالي:

مقدمة ومبحث تمهيدي: التعريف بالخليج العربي.

المبحث الاول: الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: مفهوم العلاقات الدولية واهم الاحداث الدولية والاقليمية التي اثرت على منطقة الخليج العربي بين عامي 1991-2013.

المبحث الثالث: ما مفهوم الامن الجماعي ودور النفط للحفاظ على الامن القومي و منظور مواقف الدول الاقليمية الغير عربية تجاه امن الخليج.

المبحث الرابع: موقف مجلس التعاون الخليج العربي ازاء المنطقة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

كان تحولُ منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دولُ المنطقة مما جعل منها محطَّ أنظار جميع دول العالم والقوى المتنافسة فيه، إلا أن تنامي أهميتها الاستراتيجية المرتبط أيضاً بقدرة جميع دول المنطقة سواءمنها الغنية بالنفط على استثمار عائداته من اجل توظيفها في تنمية مرافق هذه الدول من اجل النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة من الفترات السابقة .

كما ان منطقة الخليج العربي تعتبر منطقة مهمة لما تمتلكه هذه المنطقة من مقومات سواء كان في موقعها الجغرافي وثرواتها النفطية حيث موقعها جغرافيا مهما في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا واشرافها على مياه الخليج العربي سبعة اقطار عربية هي العراق والكويت والمملكة السعودية ودولة الامارات وقطر والبحرين اضافة الى ايران ويتصل الخليج العربي بخليج عمان بواسطة مضيق هرمز الذي يعتبر بمثابة عنق الزجاجة المتحكم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بحركات السفن وناقلات النفط التي تدخل الى مياه الخليج العربي ويخرج منه يوميا , كما ان الخليج العربي يتصل بكل من البحر العربي و المحيط الهندي وعن طريق لسلوكها مياهها والاتجاه لمضيق باب المندب ثم البحر الاحمر وقناة السويس وتصل تللك الناقلات الى البحر المتوسط ثم الى الاسواق الاوربية وغيرها من جهات العالم العربي الاخرى . وامتلاك الوطن العربي الاراضي الزراعية الواسعة تبلغ حوالي 197 مليون هكتار ، والمستغل منها مايقارب 68 مليون هكتار، كما تتوفر ايدي عاملة عربية تكفي لسد الحاجة واستغلال جميع الاراضي الزراعية , وخاصة اذا ما توفرت الآلات الزراعية والمكائن التي تعزز الانتاج الزراعي . كما ان للخليج العربي دور كبير في حياة سكان معظم الاقطار الخليج العربي اذ انه مصدر رزقهم سواء كان ذلك من صيد الاسماك او الغوص على اللؤلؤ او الاتجار بالنقل ، واما بشان تحديد البحر الاقليمي بين اقطار الامارات الخليج العربي وقد ظهرت خلافات عديدة لتحديده . ومن هنا نرى من خلال دراسة العلاقات الدولية هو يتعلق الهدف من الدراسة حيث اصبحت الدراسة امرا لا غنى عنه كمجتمعنا وكل المجتمعات الاخرى المتقدمة و المتخلفة على حد سواء.[1]

وذلك لدورها المهم في الكشف الى جوانب ومصادر القوة والضعف في العالم وتأثير الظواهر الدولية المختلفة على مستقبل مجتمعنا . وفي اطار العالم العربي بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص علينا ان نعرف افاق الاختلال الاستراتيجي المتزايد في بعض المناطق وقدراتنا على مواجهة الصراعات الجديدة التي محورها الطاقة والغذاء واثار الكساد العالمي على اقتصاديات مجتمعنا وان التغيير في احد المناطق المهمة او الدول الكبرى سوف يترتب عليه تغييرات متتالية متتابعة في العلاقات العربية وعلاقات العرب والعالم فقط من خلال معرفة الحاضر والقوى الحاضرة والقوى الفاعلة بل ايضا اكتشاف المستقبل. والامر الثاني يتعلق بأهمية وحساسية الدور الذي يلعبه العالم العربي والتعاون الخليجي في شتى المجالات كان تكون بسبب ما تمثله منطقة الخليج من اهمية مصيرية للعالم الخارجي تحظى منطقة الخليج العربي بخصائص جيويولتيكية.

المطلب الاول: اهمية الخليج العربي من حيث موارده الاقتصادية

عملياً تظهر اهمية الاقتصاد حيث تضم منطقةُ الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت والإمارات وعمان وقطر والسعودية) بالإضافة إلى كل من إيران والعراق. وان كانت منطقة الشرق الأوسط قد تحولت في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهميةً واضطراباً في الوقت ذاته، فإن الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يمثل الحلقة المركزية للمشاريع السياسية في المنطقة، بات من أهم مفرداته وملفاته

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي شرقاً باتجاه منطقة الخليج مؤخراً، مع تنامي احتمالات ضرب إيران، وتهديدها بالمقابل بوقف تصديرها النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي[2].

ووجود الاحتقان والتوتر والتي تعرفها منطقة الخليج العربي بوصفها إحدى ملفات الصراع العربي الإسرائيلي، وساحاته مؤخراً، فإن هذا يبين التطورات السياسية التي عرفتها وعاشتها هذه المنطقة، بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979م، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات، إلى غزو الكويت عام 1990م، ووصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، كل هذه الأحداث الهامة إذ زادت من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فإنها أوجدت المسوغات لوصف المنطقة "بالمشتعلة" وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية. فإذا أضفنا إلى ما تقدم من اضطرابات ما يعانيه العراق من أزمات وعدم استقرار سياسي داخلي، والجدل الدائر حول البرنامج النووي الإيراني[3] واحتمالات المواجهة المتصاعدة، وانضمامه إلى ما يسمى بقوس الأزمات العالمي من أفغانستان إلى العراق ولبنان وفلسطين، تجلت لنا صورةُ المخاطر التي تتهدد واحدةً من أثرى بقاع الأرض.

ولبيان الأهمية الاستثنائية للنفط بالنسبة لدول المنطقة، يمكن الاطلاع على التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها والاختلافات ، بحيث وصلت ايرادات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط عام 2003م إلى 350 مليار دولار، ومن المتوقع أن تتجاوز 450 مليار دولار في عام 2008م وكان اسبابه ارتفاع أسعار النفط عالمياً. كما وصل الفائض التراكمي في الحساب الجاري بين عامي 2003م و2007م إلى نحو 700 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 900 مليار دولار في عام 2009 بحسب تقارير صندوق النقد الدولي. كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5٪، وتجاوزت الفوائض التجارية 250 مليار دولار في عام 2005م.[4]

مما ادى الى تغير عائدات الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي بحيث وصل ما يقارب 74٪ في السنوات الثلاث الماضية. وبحسب تقديرات بعض الخبراء، فإن منطقة الخليج ستراكم فائضاً في الميزانية مقداره 3 تريليون دولار فيما بين عامي 2005م و2025م. ويرجع هذا النمو الاقتصادي غير المسبوق إلى كون دول الخليج العربي تمثل محطة لجميع دول العالم [5].

كما برزت الاحتياطات النفطية [6]في منطقة الخليج العربي لتؤهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لا سيما احتياجات الدول الآسيوية. إذ تضم منطقة الخليج العربي ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ويخزّن ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي تقريباً. وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يومياً في عام 2005م إلى 116 مليون برميل يومياً في عام 2030م، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

النفط ما يزيد عن 33٪ من الإجمالي العالمي بحلول عام 2020م. ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية (الغاز) في الوقت الراهن، مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات للغاز.

المطلب الثاني: اهمية الخليج العربي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

إنَّ الادوار التي لعبتها جميع النظم السياسية في دول المنطقة، والتي لا تعد مكتملة سواء كان من الناحية السياسية كبقية دول منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من التطورات المهمة التي ظهرت على الصعيد السياسي والاجتماعي الذي ساعد على بروز مكانة قوية لجميع البرلمانات وما لها من تأثيرها في بعض الدول متمثلة سواء كانت في تعزيز مشاركة المرأة سياسياً ومجتمعياً، فضلاً عن هامش الحرية الصحفية الذي يعدّ متقدماً بالموازنة مع دول أخرى مجاورة. وظهور هيمنة عنصر الشباب على طبقات المجتمع وكونه العنصر الأكبر عددياً فيها، وما يتوفر له من فرص تعليمية مهمة أن يدفع كل ذلك باتجاه مزيد من الانفتاح السياسي والتعايش السلمي مع منجزات الطفرة النفطية الاقتصادية، وأن ينعكس ذلك على البنية المجتمعية لسكان دول المنطقة المتعاظمة الأهمية في الآونة الأخيرة

وبرزت أهميته من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومن الناحية الجغرافية أيضا وهناك الكثير من الناس يعتقدون أن أهمية الخليج العربي تنحصر في كونها تعد مخزنا لآبار النفط وهذا فهم خاطئ وتصور قاصر إذ ترجع أهمية الخليج العربي وعلى سبيل المثال وليس الحصر في أنه همزة وصل ما بين الشرق والغرب وقد قامت على أراضيه كثيرا من الحضارات وشهد كثيرا من الأحداث ففي مملكة البحرين قامت حضارة ديلمون وحضارة بابل في بلاد الرافدين والحضارة الإسلامية التي امتدت من الأندلس وحتى بلاد الهند والسند كما شهدت أراضي الخليج العربي مولد كثير من الأديان السماوية.[7]

كما تعد هذه المنطقة مصدرا هاما من مصادر اللؤلؤ الطبيعي حيث أن كثيرا من الشعوب ومن بينها الكويت عاش أهلها على ممارسة حرفة استخراج اللؤلؤ ودخلت من خلاله بوابة التجارة العالمين حيث كان أهل الكويت يسافرون إلى بلاد الهند وأفريقيا لبيع اللؤلؤ. كما أن موقع الخليج العربي الاستراتيجي جعله الطريق الرئيسي للتجارة و لنقل الثروات.

أما عن أهمية الخليج العربي الاقتصادية فتعود إلى موقعه المتميز الذي جعله ممرا مائيا يصل الشرق بالغرب وهذا سببا أساسيا في ازدهار التجارة لسهولة ويسر حركة البضائع من والى الشرق والغرب بالإضافة إلى الثروات المختزنة في باطن الخليج العربي ألا وهي الثروة السمكية من جهة ومن جهة أخرى الثروة النفطية والتي تقدر بثلثي احتياطي النفط في العالم وهذا ما جعله ذات أهميه دوليه متعاظمة في وقتنا الحالي وأصبح مطمعا للدول الكبرى حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي ومصدر قوه الحياة الصناعية طيلة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

عقود القرن المنصرم وحتى يومنا هذا.والحياة الاقتصادية هي الحياة الاجتماعية والسياسية إذ لا يمكن أن يكون هناك تقدم اجتماعي دون ازدهار اقتصادي.

أمّا أهميتها الاستراتيجية فتكمن في عدد الجزر الموجودة فيه إذ تقدر بحوالي 220 جزيرة في الخليج العربي أكسبته أهمية استراتيجية علاوة على ذلك فان خصوصية موقع الخليج العربي بمثابة قلب الشرق جغرافيا فعن طريقه وعبر العراق يمكن الوصول إلى سوريه والبحر الأبيض المتوسط أو إلى تركيا فأوروبا أو عن طريقه إلي إيران ومنها إلى روسيا وعبره أيضا يمكن الوصول إلى شبه الجزيرة العربية فبلاد اليمن أو بلاد الشام.

كما أن شواطئ الخليج العربي كثيرة التعرج مما يجعلها صالحه لإقامة الموانئ التجارية والموانئ العسكرية والموانئ النفطية.

والخلافات سواء كانت داخلية أو خارجية تعود إلى عوامل سياسية بحتية، كان تكون مشاكل سياسية أو المبادئ الأيديولوجية كركيزة أساسية لهذه الخلافات وإن كل ما يحصل من خلافات فيما بين الدول العربية على حد سواء ما هي إلا نتيجة وضعية لا مؤامرة خارجية ومن ثم نغفل العوامل الأساسية للخلافات والتباين والرؤى والأهداف.[8]

وعند دراسة دولة قطر وهي باعتبارها احدى الدول الاعضاء المؤسسة مند 33 عاما مع الدول الأخرى الخمس، كغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز بسياسة اقتصادية ديناميكية تعتمد أساسا على عامل الانفتاح الكلي اتجاه المشرق والمغرب، منتهزه بعض الجمود التشريعي في بعض البلاد الأخرى الأعضاء بمجلس التعاون وقطر لربما جمعت بين عنصر الاقتصاد والانفتاح الجيوبولتيك كي يخلق فرصة تاريخية أعطت لها دورا ريادي في مجال الميديا أي الاتصالات والإعلام وانتهاز مواقف في عدة مجالات كان أهمها حصول قطر على فرصة استضافة كأس العالم والتي تعتبر خطوة جبارة في عالم الرياضة والتخاطب الدولي وهذا جاء بعد نجاح قطر في استضافة ألعاب آسيا مند عدة سنوات وما برز منه في نجاح هذه الدولة في الاخذ في التغييرات التي حصلت عليها على مختلف الاصعدة والميادين .وان الكثير من دول الخليج بل غالبيتها هي دول غنية ولها القدرات الهائلة في مجال الاقتصاد أو مجال التنمية وبل البعض سبق قطر بعشرات السنوات مثل السعودية والكويت والإمارات ولكن ما تميزت به قطر هو سرعة الالتحاق والاستفادة من تجارب هذه البلدان.[9]

لمْ تكتف دولة قطر بالتنمية الاقتصادية؛ بل إنها مزجتها بروح أخرى وهي الطموح العالمي في ظل وضع سياسات اقتصادية تتوافق مع تشريعات تعطي أكثر تسامح في عدة مجالات قد تفتقدها بعض دول الخليج الأخرى وأيضاً بدأت في أن تطرق أبواب العلاقات الدولية من عدة جوانب بما فيها الجانب السياسي دون أن تخفي توجهاتها السياسية أو وقوفها العلني من عدة قضايا أساسية في الوطن العربي.

كما إنَّ الاعلان في وقوفها في جميع الميادين مع بلدان الربيع العربي وقدمت المساعدات المادية والمعنوية والعسكرية بل إنها كانت تشارك علنا في المحافل الدولية للدفاع عن هذه الثورات، كما أن قطر قامت أيضاً

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

بفتح قنوات تواصل مع إسرائيل وأيضاً لم تقفل الباب أمام التعاون الإيراني القطري.الانتقادات بكل تأكيد لم تتوقف من بعض بلدان الخليج العربي لقطر بل إنه بمؤتمر الجزيرة لعام 2013 لقد وصفت قطر بأنها دولة تعمل خارج دول الخليج العربي وذلك بسبب انطلاق في سياستها من مبادئ عامة لدول الخليج وهذه السياسة التي جعلت دول ثلاث من خمس دول من مجلس التعاون الخليجي قيامها بسحب لسفرائها من قطر وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين ولم تبق سوى سلطنة عمان والكويت من دول مجلس التعاون الخليجي وعدم وجود آلية أو سلطة عليا لتحديد المسؤوليات كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

إنَّ العوامل كثيرة وغيرة قابلة للتجزئة ولكن لا يمكننا دائما أن نضع قراءة متصلة بعوامل سياسية منفردة الذي اصطدم مع الواقع لبعض بلدان الخليج الذي جعل عنصر المنافسة يعطي أولويات سياسية مغايرة تفرض صراعا خليجيا قطريا قد يؤدي ذلك إلى نوع من القطيعة والجفاف السياسي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي وقطر.[10]

لا شك أن دول الخليج عليها أن تحد في تنافسها الاقتصادي بأن تخلق اقتصادات مختلفة ومتنوعة كي يتم فيما بينها عنصر التكملة وهذا عنصر أساسي وإيجابي لتطوير مجتمعاتها.أعتقد في النهاية بأن عنصر الاقتصادي الخليجي هو عنصر متشابه في التركيبة وفي الاحتياجات ومن ثم خلق نوعا من المنافسة أدى طبيعيا باختلاف وتنافس على المصالح.

لا شك بأن الأيديولوجية والتوجهات السياسية والعلاقات الدولية لكل دولة من دول الخليج هو محور أساسي آخر يجب على دول الخليج الاستفادة من التجربة الأوروبية في الاتحاد الأوروبي وأن توحيد السياسية الخارجية له أهميته الكبرى لتجنب الخلافات.

المبحث الثاني: مفهوم العلاقات الدولية وأهم الاحداث الدولية والاقليمية التي اثرت على منطقة الخليج العربي بين عامي 1991-20130م

العلاقات الدولية هي علاقات تبحث التفاعل بين الدول أو الشعوب من ناحية والدول من ناحية أخرى، وهي أيضاً تبحث التفاعل الدولي في كافة المستويات سواء كانت شعبية أو دولية سياسية كانت أم اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو عسكرية، وفي معظم الأحيان يرجع تاريخ العلاقات الدولية إلى أنه تفاعل عسكري اقتصادي سياسي كما حدث خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية أكثر من غيره، ولكنها أيضاً قد تشمل السياسات الخارجية.

المطلب الاول: مفهوم العلاقات الدولية :

إنَّ من أهم أسباب لنشوء العلاقات الدولية تكون بدواعي التجارة وتبادل المنافع والسلع بصورة عامة إلى أنْ قاد ذلك إلى عامل جديد وهي الأطماع التي قادت بدورها إلى الغزوات والحروب لكن العلاقات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الدولية قد مرت بالعديد من المراحل وشهدت الكثير من التطورات اعتباراً من مؤتمر وستفاليا[11] في عام 1648م وتشكيل الدولة القومية مروراً بالإمبراطوريات وصولاً إلى فترة عصبة الأمم وما واجهته من صعوبات أدت إلى قيام الأمم المتحدة في محاولة لتعديلها.

في حين شهد العالم من صراعات وتوازنات في القوى أنتجت مفاهيم مختلفة، ولعل من أهم ما نتج من هذا الصراع الحرب الباردة التي شكلت مقاييس في السياسة الدولية، وبانحسارها ساد مفهوم الأحادية القطبية، وكل ذلك شكل علاقات مفصلية في العلاقات الدولية، وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م من أهم المفاصل المعاصرة التي قادت إلى شكل وفصل آخر في العلاقات الدولية ومن خلال التحليل السياسي والاستراتيجي للقوى المتنافسة في منطقة الخليج العربي في ظل نظام توازن القوى , وبسبب نظام توازن القوى المعقد و التغيرات البنيوية التي حدثت في تركيبة اوفي هيكلية توازن القوى في نظان دول الخليج العربي , بسبب التطورات التاريخية , خاصة في جانب النزاعات والصراعات العسكرية في ظل الحروب التي شهدتها المنطقة في غضون ثلاثة عقود لا غير محاولات متكررة من قبل القوى الفاعلة بالمنطقة , لا سيما ايران والعراق من اجل احداث تغيرات في طبيعة ترتيب القوى الإقليمية تصب في صالح تغيير ميزان القوى لاحداها على حساب الوضع الاقليمي للقوى الأخرى , وهذا الأمر الذي امتاز به نظام توازن القوى في الخليج العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين , بحالة من عدم الاستقرار الكلي في فترات عديدة , عبّرت عنها قوى التنافس الاقليمي تارة بالصراع البيني , العراق وايران , وتارة بالصراع مع القوى الدولية , العراق مع الولايات المتحدة الامريكيةعام 1991م من جهة , وايران والولايات المتحدة الامريكية منذ تولي نظام الخميني الحكم من جهة ثانية , وتارة بتكالب القوى الدولية لإحداث توازن يصب في صالح القوى المعتدلة , وهنا حصراً دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

كما لم يعدْ هناك أدنى شك في أنَّ احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج , وخاصة في العرق حالياً ,غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلاً , فأي توازن قوى قادم لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار الوجود الأمريكي المهيمن على دول المنطقة لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي , إضافة الى العراق بعد احتلاله , خاصة وأن الولايات المتحدة الامريكية لن تكون مجرد شريك في هذا التوازن وحسب , وانما ستكون الطرف الأول والأوحد الذي يحدد شكل ونوع ونظام هذا التوازن القائم , باعتبار أنها الطرف الأقوى في معادلة التوازن الإقليمي .[12]

وبغض النظر عن دور هذا المتغير في تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي , فانَّ وضعية المجلس لن تكون بصورة أفضل مما كانت عليه قبل تاريخ احتلال العراق , من منطلق أن وجود الولايات المتحدة الامريكية كمعادل أقوى في هذه المعادلة سيحقق مكاسب لها تتمثل في انتهاء التهديد الأمني القادم من جانب العراق على حساب خسائر أخرى , ليس أقلها تحجيم دور بعض القوى في المجلس مثل السعودية لصالح قوى أخرى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

لم تكن بالحسبان مثل قطر التي تتميز بعلاقات مع واشنطن تفوق ما كانت عليه السعودية وبالمقابل إمكانية إضعاف الدور الإيراني في ظل ممارسة المزيد من الضغوط على إيران لتخفيف وطأة قوتها الإقليمية , وهو أمر لا ترغب به دول المجلس كونه سيعطي الولايات المتحدة الامريكيةفرصة أقوى للتلاعب بأوراق التوازن الإقليمي كيفما تشاء , وبهذا فان جميع دول مجلس التعاون ستتجه نحو إعادة صياغة استراتيجيتها الخارجية بما يحقق لها المكانة الإقليمية والدولية بصورة مختلفة عما كانت عليه سابقا , وهذا لا ياتي الا من خلال التركيز على القوى الأخرى في النظام الدولي مثل روسيا والصين واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا , بهدف منع واشنطن من الهيمنة على مفردات إدارة النظام الإقليمي في منطقة الخليج وللحفاظ على مستقبل توازن القوى الدولي الذي لن يستمر طويلاً لصالح أحادية القطبية لامريكا.

ولهذا ان الشكل لتوازن القوى الإقليمية في منطقة الخليج أصبحت متكونة من اربع مؤوسسات رئيسية , وهي دول مجلس التعاون الخليجي , وعراق المستقبل , وايران , والولايات المتحدة الامريكية التي لم تعد مجرد مظلة أمنية لدول مجلس التعاون بقدر ما أصبحت عضوا و شريك وفعّال في نظام توازن القوى بعد احتلال العراق وزوال خطره عن دول الخليج العربي , خاصة الكويت , وبهذا فان قدرة وامكانية دول مجلس التعاون الخليجي على إيجاد صيغة واضحة للتعامل مع هذه القوى هو ما سيحدد شكل توازن القوى[13] في المنطقة , فضلا عن تحقيق أمن واستقرار منطقة الخليج العربي .

المطلب الثاني: العلاقات الدولية ما بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية

إنَّ العلاقات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة الامريكيةعلاقات متشابكة ومعقدة نوعاً ما، منذ إكثر من عقدين, وبالاخص يمكن ملاحظة بعض الدول(السعودية) ورؤيتها بشان وجود القوات الأجنبية فوق أراضيها , ولهذا تم نقل مقر القيادة الجوية الامريكية لمنطقة الخليج عام 2003م من قاعدة الأمير سلطان بالسعودية الى قاعدة العديد بقطر , وهذا يعني إثارة قضية محورية في العلاقات الخليجية – الولايات المتحدة الامريكية, وهي التواجد الأجنبي ومبرراته بزوال التهديد العراقي واقترانه ببعض المعارضة الداخلية في دول المجلس لهذا الوجود كان عاملاً ضاغطاً على الولايات المتحدة الامريكيةلاعادة النظر في تلك القضية فقد شهدت القوات الامريكية في الخليج ستة حوادث اعتداء , كان أهمها حادثة جزيرة فيلكا بالكويت التي نتج عنها مقتل أفراد من القوات البحرية من الولايات المتحدة الامريكية(المارينز) واصابة آخرين بجروح , وعملية معسكر الدوحة , وحادثة إطلاق النار على جنديين أمريكيين بالقرب من الطريق الدائري السابع السريع وغيرها من العمليات التي تطورت في بعض الأحيان لتطال مدنين أمريكيين موجودين على أرض الكويت.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

كما أثرت هذه الحوادث بشان إنهاء الوجود العسكري الامريكي في الخليج, ومدى توافقية الرؤية الخليجية في هذا الشأن للتوازن الإقليمي في المنطقة ، وتغيير الواقع أنه لا سبيل لإنهاء هذا الوجود , حيث تلتقي المصالح للولايات المتحدة الامريكية والخليجية حول تلك القضية, ويمكن تاكيد ذلك من خلال ما يلي :

1-إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد لجأت الى سحب قواتها من السعودية فإنها بالمقابل قد اتجهت الى تكثيف تواجدها في دول خليجية أخرى مثل قطر خاصة فيما يتعلق بتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية , فضلاً عن زيادة الاعتماد على سلطنة عُمان وهذا يعني أن التغيرات الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجان ب الإجرائي(أي سحب القوات من الدول التي يعارض الرأي العام فيها هذا الوجود) دون التطرق الى مضمون هذا الوجود الذي تعتبره واشنطن إحدى أهم آليات حماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي التي تُشرف على أهم ثلاثة أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية , وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي .

2-بروز توجه خليجي خلال العقد الأخير من القرن الماضي مؤداه أن أمن الخليج أضحى شأناً دولياً , الأمر الذي يُكسب التواجد الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية ويعزز من هذا التوجه أمران : أولهما شهدت الدول الخليجية الست تجربة هذا الوجود في الماضي حيث كانت محميات لبريطانيا وثانيهما : أن تلك الدول صغيرة الحجم نسبياً ولا يتجاوز عدد سكانها الثلاثين مليون نسمة بينهما أعداد هائلة من العمالة الأسيوية الوافدة , مما يعكس مدى حاجة تلك الدول لوجود الأجنبي في الوقت الراهن باعتبارها دولاً صغيرة وغنية نفطياً ومحاطة بجيران أقوى وأكبر منها في المعيار السكاني والجغرافي والعسكري .

3-ارتباط الوجود الأمريكي في الخليج العربي بمِسألة التوازنات الإقليمية في آسيا , بالإضافة الى ارتباطهِ بقضية أفغانستان وبترول بحر قزوين بما يؤكد أن المصالح الولايات المتحدة الامريكيةفي منطقة الخليج يحتم عليها البقاء فيها سواء اضطرت لتخفيض هذا التواجد أو إعادة انتشاره .

4-العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين دول المجلس والولايات المتحدة الامريكية, والتي تعزز من أهمية هذا التواجد , حيث تعد الولايات المتحدة الامريكية ثاني أكبر شريك تجاري لدول المجلس , كما تعد مصدر لما تستورده دول المجلس , وقد وصل حجم الواردات الولايات المتحدة الامريكيةمن دول مجلس التعاون الخليجي الى حوالي 20.4 مليار دولار في عام 2000م مقابل صادرات أمريكية لدول الخليج قيمتها 10.8 مليار دولار في العام ذاته .[14]

المطلب الثالث : دول مجلس التعاون الخليجي وعراق المستقبل

إذا كان سقوط نظام صدام حسين قد أنهى هاجساً أمنياً[15] مباشراً , فإنَّه قد خلق هواجس أخرى غير مباشرة لتلك الدول , فان كان التهديد أقل خطورة بعد زوال صدام حسين الا أنه يظل تهديداً في ظل حالة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

عدم الاستقرار الداخلي التي يشهدها العراق بسبب تزايد المقاومة العراقية للقوات الولايات المتحدة الامريكية والبريطانية , فضلاً عن استمرار العقيدة البعثية والتي ربما تحتاج لسنوات ليكون هناك نظام يعمل على إزالة التوتر مع جيرانه من خلال إجراءات بناء ثقة , وبالتالي فان النظرة الخليجية لعراق ما بعد صدام حسين , تحكمها الاعتبارات التالية:

1-إدراك دول المجلس لأهمية دعم استقرار العراق في الوقت الراهن , ومن هنا كانت الدعوة الخليجية لدعم مجلس الحكم الانتقالي في العراق , وهو ما بدا واضحاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين , وفي استقبال العواصم الخليجية لوفد المجلس , فضلاً عن ترحيب تلك الدول بقرار مجلس الأمن رقم (1500) الصادر في 14 أغسطس 2003م والذي أضفى صفة قانونية على عمل المجلس وشرعيته الدولية .

2-وتمتلك دول الخليج رؤية خاصة في ان العراق أمامه احتمالان إما التوجه نحو بناء عراق جديد موحد ومستقر على أسس جديدة , وإما تحوله الى بؤرة للتوتر القومي والمذهبي ومصدر جديد لتصدير الإرهاب , ويؤكد هذا ما أشارت إليه بعض المصادر من وجود عناصر عربية ذات نزاعات أصولية متطرفة في العراق كان لها دور في حوادث العنف التي شهدها العراق .

3-إذا كانت دول المجلس قد سعت للاعتراف بمجلس الحكم العراقي كخطوة نحو استقرار العراق , فان هذا لا ينفي أن هناك مخاوف خليجية من عودة العلاقات مع العراق الجديد , ومنها الكويت التي لا زال لديها قضايا عالقة تتمثل في الحدود والتعويضات والأسرى

4-إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد أبدت دعمها الكامل لمجلس الحكم الانتقالي العراقي , انطلاقاً من مقتضيات المرحلة الراهنة والتي تتطلب عراقاً مستقراً ذا توجه جديد لا يهدد جيرانهُ , الا أن شكل العلاقات الخليجية – العراقية في المستقبل لا يزال يثير الجدل , حيث أن خروج العراق من خارطة التوازنات الإقليمية في المنطقة , قد أفرز أوضاعاً جديدة سواء صعودا بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الآخر , وهو الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة الامريكية لترتيب شؤون تلك المنطقة .

ولعل المخاوف الأساسية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تكمن في تلك الترتيبات التي تستهدفها واشنطن لمنطقة الخليج , وبدت أولى ملامحها في تصريحات "كولن باول " وزير الخارجية الأمريكي في السابع من فبراير عام 2003م , وأكد فيها على ان إطاحة الرئيس صدام حسين قد تعيد تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تعزز مصالحها وتساعد في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي , وإذا كان تغير الأنظمة الخليجية أمراً غير وارد في الاستراتيجية الخاصة لامريكا نظراً للعلاقات الراسخة بين واشنطن ودول الخليج على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والسياسية , وحاجة الولايات المتحدة الامريكية لتلك الدول من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة , فضلاً عن دعم الحرب على الإرهاب, فان تغيير جغرافية المنطقة يظل هاجساً لدول الخليج , ويبرز هنا سيناريوهان :

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أولهما : إمكانية طرح الولايات المتحد تحالفات أمنية جديدة مثل إحياء حلف بغداد[16] الذي ظهر عام 1955م , لا سيما وأن ركائز هذا الحلف ما زالت موجودة وهي (باكستان وتركيا والعراق وايران) ولكنها تفقد أهميتها في السياسة الولايات المتحدة الامريكية وان كان ترتيبها قد اختلف في الأوضاع الجديدة التي ربما تفرض إعطاء الأولوية لثلاث دول هي باكستان شرقاً وإسرائيل غرباً وعراق ما بعد صدام بوصفه مركز الحلف مجدداً , هذا السيناريو يفرض تحدياً جديداً أمام دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط بعلاقة شراكه استراتيجية مع امريكا , وفي الوقت ذاته هي جزء من العالم العربي الذي لا يزال لدية مشكلة رئيسية مع أحد أطراف هذا الحلف المحتمل وهي إسرائيل .

ثانيهما : إمكانية انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي , وهنا يمكن القول أن الموقف الخليجي يتسم بالترحيب الحذر , وهو ما عبر عنه صراحة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي " عبد الرحمن العطية " رداً على سؤال بشأن تلقيه طلباً من الحكومة العراقية الجديدة حول انضمام العراق لمنظومة دول المجلس , حيث نفى هذا الأمر مشيراً الى أن العراق كان عضواً فاعلاً في المجالس والهيئات المتخصصة التابعة للمجلس قبل احتلال العراق للكويت عام 1990م , ولعل هذا التصريح يعكس توجهاً خليجياً مفاده أن من السابق لأوانه الحديث عن انضمام العراق لمنظومة مجلس التعاون الخليجي , وانما هناك إمكانية للانضمام لبعض الهيئات الفرعية على غرار انضمام اليمن لتلك الهيئات بشكل تدريجي , كما يعكس هذا التوجه قناعة خليجية مختصرها أن التوتر الخليجي – العراقي لم يكن مرتبطاً فحسب بالنظام العراقي وأيديولوجيته البعثية , وانما باعتبارات التطلعات العراقية للهيمنة على الخليج والتي عززها ذلك الخلل الواضح بين العراق ودول المجلس.

وهنا يمكن الإشارة الى الآتي:

1-لا يوجد تكافؤ بين الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي التي قطعت شوطاً مهماً على طريق التحول الديمقراطي , وبين العراق الذي يكاد يخرج من نظام حكم شمولي , فضلاً عن تعدد العرقيات المكونة للتيارات السياسية داخله وهو لأمر الذي يجعله مفتقراً الى ممارسة ديمقراطية صحيحة .

2-اختلاف القدرات الاقتصادية للجانبين , حيث تتراوح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3.6% في السعودية و 10.5% في الإمارات , وباقي الدول بين الرقمين , في حين يعاني الاقتصاد العراقي تدهوراً شديداً إذ تشير التقديرات الى أن معدل النمو المتوقع للعراق بعد رفع العقوبات سيكون منخفضاً لدرجة أن البلاد لن تستعيد عافيتها حتى عام 2005 , كما أن العراق لن يكون بمقدوره استعادة متوسط الدخل الفردي الذي كان سائداً عام 1980م سوى عام 2016م .

3-ومن ناحية ثالثة تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بالتقارب الشديد في البنية الاجتماعية , خاصة فيما يتعلق بالثقافة الخليجية الواحدة والعادات والتقاليد , في حين يحتوي العراق على تركيبة سكانية متباينة ومتناقضة , إذ يتكون من أكثرية عربية (70-80%) وأقليات كردية (15-20%) وتركمانية (5%) وتعتنق

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

غالبية السكان الدين الإسلامي (أكثرية شيعية 60% وأقلية سنية 20%) وهناك أيضا طوائف من المسيحيين واليزيديين .

ومما سبق , نصل الى نتيجة مفادها , أن العراق يحتاج لسنوات حتى يكون عنصر فاعل في نظام توازن القوى[17] متعدد الأقطاب في منطقة الخليج العربي , بل إن استمرار المشاكل والجيوبوليتكية ومزاعم الحق التاريخي تعزز من مخاوف دول مجلس التعاون بشأن انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي , بالإضافة الى ان النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لا يسمح بانضمام أي دوله أخرى الى المجلس , الا انه في حالة استقرار العراق مستقبلاً يمكن لمجلس التعاون أن يطوّر خططا منفصلة للتعاون مع العراق وايران واليمن على غرار المجالس المشتركة لحلف الناتو مع روسيا وأوكرانيا , كما يمكن لدول المجلس أن تُقيم تجمعاً متعدد الأطراف رسمياً الى حد ما مع العراق وايران واليمن .

كما تدرك دول الخليج الستة أنَّ خروج العراق من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة , يعني أنَّ هناك فراغاً ومجالاً أوسع أمام إيران التي تعد أقوى دولة في الخليج فضلاً عما يتردد بشأن سعيها لامتلاك سلاح نووي , بما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي[18] ,وعلى الرغم من الخطوات الانفتاحية التي اتخذتها حكومة خاتمي للتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي سواء قبل أو بعد الحرب على العراق , إلا ان التساؤل المثار حالياً هل دول مجلس التعاون في ظل الوضع الجديد في العراق لديها استعداد لقبول دعوات ايران بإقامة منتدى إقليمي حول القضايا الأمنية بعيداً عن الأطراف التي تعتبرها ايران غير معنية بالخليج , ومنها الولايات المتحدة الامريكية, وعلى الرغم من توقيع ايران للبرتوكول الإضافي لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية , الا ان بعض التقارير تؤكد امتلاك ايران للسلاح النووي مما يعكس تزايد الهواجس الخليجية , وهو أمر سيعزز من أهمية العلاقة الأمنية لدول المجلس الست مع الولايات المتحدة الامريكيةويجعل بالتالي الوجود الأجنبي أكثر قبولاً من الناحية السياسية وبالتالي فانه حتى لو لم تبسط الولايات المتحدة الامريكية رسمياً مظلة نووية على دول الخليج الست , فان تواجدها في هذه الدول هو رادع بحكم الأمر الواقع لأي تفكير من قبل طهران للابتزاز النووي ضد هذه الدول .

ومما سبق يمكن القول ان الوجود الأمريكي في العراق سوف يكون متغيراً مهماً في مسار مستقبل العلاقات الخليجية – الإيرانية في ظل توتر العلاقات الراهن بين واشنطن وطهران حول العديد من القضايا وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل والقضية العراقية وإيواء عناصر الإرهاب .

أهم سيناريوهات توازن القوى في منطقة لخليج العربي :

يتضح من خلال الوضع السابق في منطقة الخليج العربي أن مستقبل توازن القوى في المنطقة قد يتوقف تصوره على شكل وحالة العراق في المستقبل القريب بين الاستقرار والتطور السريع او الفوضى العارمة التي تطيح بقدر كبير من أمن واستقرار دول المنطقة بلا استثناء , وعليه فان سيناريو مستقبل توازن القوى في المنطقة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

قد يأخذ مقترب جديد هو "سيناريو توازن القوى متعدد الأطراف" وهو الشكل او الاحتمال الأكثر ظهوراً في ضوء الوجود لأمريكي في المنطقة من جهة , والدعوة الإيرانية لا قامة منتدى إقليمي يضم القوى الأساسية في المنطقة بما فيها اليمن من جهة أخرى, وهو سيناريو يصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره يحقق درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي ويدفع بدول المنطقة الى تكثيف جهودها نحو بناء علاقات تحالف استراتيجي مع القوى الدولية الأخرى تحسباً لأي تغيير في هيكلية وطبيعة النظام الدولي من أحادي القطبية الى متعدد الأقطاب , وللوقوف في وجه القوى الدولية الخارجية للهيمنة على المنطقة وثرواتها, ورغم أن هذا النوع من التوازن قد يبنى على الوجود الأمريكي في البداية الا أنه من غير الضروري أن يستمر بوجودها , على أساس أن كل الأطراف المعنية في المنطقة تدرك اليوم وأكثر من أي وقت مضى أهمية وضرورة التحالف والتكتل تحت الإحساس المشترك بالخطر الأمريكي الذي قد يزيد من إرباك توازن القوى في حالة أن تُرك له الحبل على الغارب بلا استراتيجيات جديدة تضمن أن يتم التغير المطلوب وفق المصلحة الخليجية ومصلحة القوى الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها ايران.

بيْدَ أنَّ هذا السيناريو , أو تحقيقهُ خليجياً , يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحركات على المستويين الداخلي والخارجي , تتلخص أهما في الآتي :

أولاً: يجب أنْ تنظر دول مجلس التعاون الخليجي الى المستقبل بعين الترقب والحذر , فتعمل على الزيادة من قوة الروابط بينها وبين بعضها البعض الآخر بحيث تتجاوز هذه الروابط فكرة التعاون المألوف الذي تمليه الأحداث والظروف , حيث ينبغي إقامة نوع جديد من التقارب يقوم بناؤه على تكوين اتحاد كونفدرالي[19] يضم الدول الخليجية , بحيث يكون لكل دولة سيادتها على إقليمها دون أي تدخل خارجي في نظام حكمها , ولا بد أنْ يكون التوحيد في أمرين هامين :

1- الشؤون الخارجية وتعمل على تشكيل مجلس أعلى للشؤون الخارجية يكون مسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية لدول المجلس , بهدف توحيد السياسة الخارجية في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها دول الخليج العربي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي .

2- الشؤون العسكرية , من خلال إنشاء قوة عسكرية خليجية موحدة أكثر تركيزاً ودقة من قوات درع الجزيرة , بحيث يكون ولاءها للاتحاد الكونفدرالي وليس للدول ذاتها , والهدف من هذه الخطوة هو لتشكيل قوة عسكرية دفاعية وردعية قادرة على موازنة قوة كل من العراق القادم وايران الأقوى عسكرياً في ضوء الوضع الراهن بعد احتلال العراق.

كما إنَّ المحافظة على الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري لدول المجلس في مواجهة التحديات الإيرانية القائمة والممثلة في استمرار احتلال الجزر الإماراتية منذ عهد الشاه وحتى الآن , يتطلب أنْ يكون هناك عمق استراتيجي تستند إليه دول المجلس لحماية الهوية العربية في نطاقه , وهذا البعد الاستراتيجي يتمثل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في انضمام أطراف أخرى كلاعبين أساسيين في الحفاظ على أمن منطقة الخليج ، لا سيما بدخول تركيا واليمن وايران ودول مجلس التعاون الخليجي في منظومة أمنية محققاً بذلك نظام توازن قوى متعدد الأقطاب أو ما يعرف بنظام السلام والاستقرار, وقد يكون توجه سليم بديل عن الاعتماد على الغرب والولايات المتحدة الامريكيةخاصة , والتي أثبتت بعد تجربة احتلال العراق أنها تسعى الى استتباب مصلحتها القومية على حساب الآخرين في المنطقة , وماضية في سياسة يمينية متعصبة تجاه العالمين العربي والإسلامي منذ أحداث 11 سبتمبر , فلم تعد ذلك الحليف الاستراتيجي بعد تلك الأحداث وخطرها وضررها عالميا أكثر من نفعها سياسياً واقتصادياً .و يتطلب على المستوى الداخلي إفساح المجال أكثر أمام التطور الطبيعي للمشاركة الشعبية السياسية في السلطة , وتوسيع نطاق الحرية والديمقراطية والعمل على إنشاء المجالس النيابية الشورية وتخطي حدود الإصلاح السياسي المطلوب , لتمهيد الطريق نحو دول المؤسسات بدل من دول الأشخاص القائمة على النظام القبلي التقليدي , وحذو بعض دول المجلس التي قطعت شوطاً جيدا في هذا الصدد ,كما هو الحال في الكويت , والبحرين التي مضت منذ ثلاث سنوات نحو المشاركة السياسية والديمقراطية , وهذا التوجه الاستراتيجي[20] والاهم في الشأن الداخلي يزيل عقبة ضرورية أمام دول المجلس تتمثل في تفويت الفرصة على الغرب والولايات المتحدة الامريكية للتدخل بالشؤون الداخلية لدول الخليج العربي بذريعة الدعوة الى الديمقراطية والحرية السياسية , فضلاً عن أنها تُنشأ دولة مؤسسات المجتمع المدني التي ترفد دول المجلس بممارسة سياسية وطنية قوية تدفع بالشعوب الخليجية لدعم سياسات دولها بصورة أكثر نضجاً وفعالية مما كانت عليه في العقود الماضية .

بالاضافة الى ذلك، فقيام بعض الجماعات السياسية التي تتخذ من الدين ذريعة للقيام بالعمليات "الإرهابية" داخل دول مجلس التعاون هو فقدان هذه الصلة السياسية بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها ,كما هو الحال في السعودية , ولا علاج لذلك سوى احتواء هذه الجماعات وسحب البساط من تحت قدميها وتعريتها أمام الشعوب الخليجية من خلال الإصلاحات السياسية والديمقراطية والمشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد , فهي خير دعّامة لدول المجلس أمام جملة التحديات الإقليمية والدولية , وما الخطوات الإصلاحية التي تنهجها معظم دول المجلس منذ سنوات مضت الا دليلاً على صحة ما سبق , وتأكيداً لاختيار الطريق الصائب نحو الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي .واماعلى دول مجلس التعاون الخليجي استغلال الظروف الراهنة والمسك بزمام المبادرة لتحقيق نظام أمن إقليمي جديد يعرف "بنظام السلم والاستقرار" من خلال :

1. عقد اتفاقيات أمنية مع الدول لإقليمية في المنطقة ودول الجوار , مثل تركيا التي تعتبر دولة مهمة في نطاق الحديث عن توازن القوى الإقليمي فهي دولة عضو في حلف الناتو , ومن المتوقع أن تنظم الى الاتحاد الأوروبي , فضلا عن أنها من أكثر دول المنطقة التي تسعى الى الاحتفاظ بدرجة عالية من الاستقرار السياسي

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

في منطقة الخليج باعتبار أن ذلك يصب في مصلحتها اقتصاديا وتجارياً , ولها علاقات تبادل تجاري جيدة مع مجلس التعاون الخليجي , ولا شك ان إنشاء تحالف أمني إقليمي بين دول المجلس وتركيا واليمن وعراق المستقبل بالإضافة الى ايران , سيدفع بعجلة توازن القوى الإقليمي لصالح نظام متعد الأطراف , يكون لدول لمجلس فيه دور بارز ومؤثر أكثر مما مضى .

2. عقد اتفاقيات أمنية متطورة مع ايران , كما فعلت السعودية , على أن يتم ذلك بعد حل كل المشاكل العالقة بينهما , خاصة قضية احتلال الجزر الإماراتية وترسيم الحدود البحرية مع الكويت, ولا شك أن الأجواء مهيأة الآن لمثل هذه الإجراءات , حيث ما زالت ايران تتمنى ان توافق دول المجلس الخليجي على إقامة منتدى إقليمي للحوار والأمن والاستقرار , وهكذا منتدى فيه فرص جيدة لدول المجلس لتصفية كل الخلافات البينية , كما أن استمرار التهديد الأمريكي لإيران , يدفع بالأخيرة للتقرب من دول المجلس للتخفيف من وطأة التهديد[21] الأمريكي عليها , وأي شكل من أشكال التعاون الأمني أو التحالف الاستراتيجي من شأنه أن يُثبت حقيقة نظام توازن القوى متعدد الأطراف .

3. قبول اليمن والعراق كشريك وليس عضو في مجلس التعاون الخليجي , فدول المجلس لم تعد بأي حال من الأحوال قادرة على قبول اليمن والعراق في وضعهما الرهن انطلاقاً من فلسفة عدم استعارة مشاكل الآخرين خصوصاً وأن البعد العربي أثبت من خلال التاريخ فشلهِ في تحقيق الأمن والاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي , من منطلق شعار الحفاظ على الهوية العربية في الخليج , بشكل يؤدي الى التراجع للخلف بدل المضي قدماً نحو آفاق المستقبل كما هو الحال في مجلس الجامعة العربية , وعالم اليوم يقوم على التفوق التكنولوجي والتقنية والتقدم التجاري والصناعي , ودول المجلس قطعت شوطاً طويلاً في هذا الصدد مقارنة بدول الجوار العربي الأخرى , خاصة اليمن والعراق .

4. العمل على إعادة "تأهيل" العراق سياسيا واقتصاديا بما ينسجم ومصالح دول المجلس والنظام الإقليمي العربي , فعراق المستقبل يجب أن يكون من منظور دول الخليج —وهو الأهم– قوياً ومستقراً وحرً وديمقراطيا , باعتباره دعامة أساسية ومحورية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي بصورة التعددية , فدخول العراق في المستقبل في نظام توازن القوى متعدد الأقطاب سيكون نقطة ارتكاز نحو صياغة جديدة لتوازن القوى الإقليمي يصب في صالح دول الخليج العربية بلا استثناء وسيقف أمام أي طموح او تصور إيراني مستقل لمستقبل العراق والنظام الأمني في منطقة الخليج , ولا شك ان خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي أو بقاءه في حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني سيكون له ما بعده من المخاطر على أمن وتوازن القوى في المنطقة , خاصة على دول المجلس , وبذا فان عراق عربي قوي يُضاف الى دول الخليج الست واليمن في نظام توازن قوى متعدد الأقطاب , خيراً من عراق مقسم غير مستقر يجلب المزيد من التوترات لدول المنطقة جميعاً .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

5. تقوية شكل ونوع العلاقات القائمة بين دول المجلس وبين القوى الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي , والتركيز على عقد اتفاقيات أمنية وسياسية وتجارية تفوق الصورة القائمة حاليا , وهي بذلك تخطو قدماً نحو استراتيجية أمنية جديدة تتهيأ لأي تغير ممكن أن يحدث في نظام توازن القوى العالمي , تبعاً لتحليل وتصور "هنري كسينجر" الذي يتنبأ بعدم استقرار نظام أحادي القطبية , حيث يعتبر كسينجر ان نظام أحادي القطبية سينتهي بأسرع مما يتوقع الجميع , باعتباره نظام يؤدي الى الاضطراب العالمي وخلق بؤر النزاع الدولي , فضلاً عن كونهِ يُرهق كاهل الولايات المتحدة الامريكية ويزيد الأعباء الدولية عليها, بينما في نظره أن نظام توازن القوى العالمي المتعدد الأطراف يؤدي الى تحقيق الاستقرار العالمي , كونه يحول دون هيمنة دولة واحدة على شؤون العالم ويعزز من فكرة السلام الدولي , ولا شك أن أحداث 11 سبتمبر وما تبعها من أحداث تمثلت في الاعتداء على أفغانستان واحتلال العراق , تعتبر تأكيدا لتصور كسينجر حول مستقبل النظام الدولي القائم على أحادية القطبية.[22]

المبحث الثالث: ما مفهوم الأمن الجماعي ودور النفط للحفاظ على الامن القومي و منظور مواقف الدول الاقليمية الغير عربية (الولايات المتحدة الامريكية- تركيا- اسرائيل - ايران) تجاه امن الخليج

خلال السبعينيات كانت جميع دول الخليج تراقب اتجاه الدولتين العظميين وصراعهما حول الخليج ووسائلهما في هذا الصراع. فالولايات المتحدة الامريكية وتفكيرها في أنَّ تأمين مصالحها البترولية، ضد مخاطر استخدام العرب للبترول في الصراع العربي الإسرائيلي، يمكن أن يتم باحتلال آبار النفط، ثم تصورت ترتيبا لحفظ مصالحها تتكفل به إيران الشاه، الذي زودته بأحدث الأسلحة، دون أن تعبأ بالقوى العربية في الخليج. ومن ناحية أخرى أدى سقوط الشاه، واحتلال القوات السوفيتية لأفغانستان إلى اقتراب الخطر السوفيتي من الخليج. ولكن الولايات المتحدة الامريكية التي عجزت عن إيجاد تسوية مرضية للصراع العربي الإسرائيلي[23]، ولم تقدم أي مقابل للجانب العربي بالعكس زادت من مخاطر التدخل السوفيتي الوشيك في الخليج، وتتغافل عن آراء دول الخليج ومطالبها معنية فقط بقضية الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي سابقا في إطار ما أسمته صيغة " التوافق الاستراتيجي "[24] ضد الخطر السوفيتي.

وكان طبيعيا أن يرد الاتحاد السوفيتي على حملة الإثارة الولايات المتحدة الامريكية، التي انهمكت في البحث عن بدائل أمريكية لحماية مصالحها: تارة بالسعي للحصول على تسهيلات أو قواعد، وأخرى بالحديث عن مدى فاعلية " قوات التدخل السريع". وجاء الرد السوفيتي في صورة اقتراح الرئيس بري جينيف بالدعوة إلى الاتفاق مع الغرب واليابان على تحييد الخليج، وإبعاد القوى الأجنبية وصراعاتها عنه. وكان واضحا أن هذه المبادرة السوفيتية قد كشفت عن عدة دلالات لم تفت على دول الخليج، وإنما بدأ يتخذ موقفا إيج ابيا منسقا يستهدف امتصاص موجة الدعاية الامريكية ضده، وطمأنة دول الخليج إلى أنه ليس بالخطورة التي تصورها

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

واشنطن، بل إنه يطالب بما تطالب به هذه الدول. والدلالة الثانية – التي سجلها زعماء الخليج – هي أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يترك أقدار الصراع في الخليج للظروف، وإنما يريد بمبادرته هذه أن يدعو الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان إلى الاتفاق على قواعد اللعبة الدولية في الخليج.

وأما الدلالة الثالثة فهي أن موسكو قد صورت أن اهتمامها بالخليج لا يرجع إلى طمعها في بترول، أو إلى التكالب على التواجد العسكري فيه. وإنما هي مهتمة به لسبب آخر وهو أن التحركات السياسية والدبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية في الخليج تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي السوفيتي، باعتبار الخليج قريبا من الحدود السوفيتية.

وأخيراً فإنَّ هذه المبادرة تعد إقرارا بأنَّ موسكو لم تعد غير مبالاة لموضوعات الحرب الباردة،بل قامت الدولتان يتقاذفان وفقا لمصالحهما.

ولهذا ان قيام دول الخليج باتخاذ موقف عربي للحفاظ على مصالحها، وغالبا ما كان الموقف المطلوب هو قيام وحدة خليجية ، وهكذا كان مجلس التعاون هو صورة الرد العربي في خضم التيارات المتضاربة الأجنبية حول أمن الخليج. ويمكن تلخيص موقف دول الخليج من قضية الأمن في الأبعاد الأربعة التالية

البعد الأول: فيما يتعلق بنظريتي الأمن السوفيتية الامريكية [25]، ترى دول الخليج أن كلا من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي مصدر خطر على أمن الخليج، وأن صراعهما حوله هو الخطر الأكبر المهدد لهذا الأمن. وقد اتضح ذلك جليا في رفض دول الخليج الأفكار الامريكية الخاصة بالتهديد بالتدخل بالقوة لتأمين مصادر النفط، وتلك الخاصة بقوة التدخل السريع، وأكدت على أن أمن الخليج يخص دوله فقط، وهي كفيلة بحماية هذا الأمن، وأنه من مصلحة المنطقة إبعادها عن دائرة الصراع الدولي

لذا لم تكنْ دول الخليج العربي في كل تاريخها دولاً مستقلة تمتلك قرارها السياسي والاقتصادي المستقل، بحكم ارتباطاتها بمعاهدات واتفاقيات حماية أجنبية بريطانية وأمريكية وغيرها أولاً وبحكم مكونات نظمها السياسية والاقتصادية المرتبط عضوياً بالاقتصاد الرأسمالي ثانياً وبحكم مجموعة عوامل الضعف لديها لكون معظمها لا يمتلك مقومات الدولة ثالثاً وبحكم أن حكامها عائلات رهنت نفسها بصورة متوارثة للأجنبي منذ عقود من السنين، بعضها يستجيبون نسبياً للمتغيرات والبعض الآخر ما يزال متحجراً، فيما يعاني الشعب العربي في الخليج العربي إشكاليات مركبة وخطيرة رابعاً. ودليل على ذلك: ((طرح العراق على حكام الكويت في ثمانينيات القرن المنصرم مشروع تزويد الكويت بماء الشرب بدلاً من التحلية، وبماء للسقي في شكل أنابيب تمتد من (القرنة) حتى الكويت – وهو مشروع مفيد للكويتيين مادياً – ولكن حكام الكويت استشاروا لندن التي أفتت لهم بعدم تنفيذ المشروع)) 0

كما إنَّ دول الخليج العربي مستغلة ومستنزفة من قبل أطراف اتفاقيات ومعاهدات الحماية الأجنبية.. وسياسة التخويف التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضد هذه الدول، هي سياسة معده لهذا الغرض،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تخيفهم من إيران بالرغم من أن هذا الخوف حقيقي بالنظر إلى حقائق التاريخ الذي يفصح عن التوسع الإيراني، ولكن إيران لن تجرؤ على الاقتراب من المصالح الحيوية الولايات المتحدة الامريكية والغربية بل ان إيران تخيف دول الخليج، والأمريكيون يجنون مبيعات السلاح ويجنون التسهيلات العسكرية.[26]

في حين لا سبيل إلى تبديد القلق الخليجي من التهديد الإيراني المستمر في ظل أي أجواء غير العمل السريع والجاد من أجل :

أولاً- حصانة الداخل الخليجي من الاختراق.

ثانياً- تنظيف الداخل الخليجي من الخلايا الإيرانية النائمة والمستترة بعباءة الجنسية.

ثالثاً- بلورة منظور للأمن الإقليمي الخليجي، يتأسس على وحدة القرار السياسي والأمني، في صياغة استراتيجية دفاعية شاملة الأبعاد اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وامنياً وعسكرياً وبنيوية تنظيمية عامة، شريطة أن تكون خليجية خالصة دون مشاركة أمريكية أو بريطانية أو غيرهما، و هذه المنظومة الدفاعية هي التي ستصون الداخل الخليجي وتبدد هذا القلق العارم الذي ينتاب ليس فقط حكام الخليج إنما الشعب العربي في هذه المنطقة الحساسة من العالم.. وعدا ذلك فأن صفقات التفاوض ومحاولات المتبرعين بترتيب شروط الطحن في الهواء تظل محاولات بائسة تنم عن افتراق واضح عن المبادئ.. كما تظل في نهاية الأمر "صرخة في واد أو نفخة في رماد" لم تتبدل أجندة التغيير السياسي الولايات المتحدة الامريكية طوال الفترة الماضية، سواءً كانت على مستوى مؤسسات الإدارة الولايات المتحدة الامريكية ، أو على مستوى الشخصيات القيادية في واشنطن، أو على صعيد استراتيجيات السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط تحديداً وهي ليست بجديدة، ولا يبدو أنها ستتغيّر على المدى المنظور.

كما كشف فريدريك وليام أنجدال الخبير في الشؤون السياسية الولايات المتحدة الامريكية مؤخراً جانباً هاماً مما يسمى بـ«الربيع العربي» الذي أكد أنه بدأ قبل الثورات العربية الأخيرة، وهي تفاصيل تستحق الوقوف عندها،

فقد نستنتج من حديث أنجدال الإصرار الأمريكي المتعاقب على التغيير في منطقة الشرق الأوسط بدعم جماعات إرهابية، سواءً كانت جماعة الإخوان المسلمين، أو جماعات ولاية الفقيه المنتشرة في المنطقة. ومن الواضح أيضاً أن واشنطن لا تكترث كثيراً بما تسميه «حلفاءها» في الشرق الأوسط أو الخليج، بل ما يهمها في النهاية هو كيفية إضعاف المنطقة والسيطرة عليها من خلال التغيير السياسي الذي يقود إلى التقسيم، علماً بأن الهدف الأخير بات حقيقة قاطعة من العراق في الطريق الآن. وان جميع الدول العربية ستكون مخدوعة إذا اقتنعت بأن الإدارة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية تهمها كثيراً الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الحريات وسيادة القانون في هذه الدول. [27]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

المبحث الرابع: العراق و مجلس التعاون الخليج العربي ازاء الازمات في المنطقة

إلى جانب كونها اعضاء في جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي فانَّ دول مجلس التعاون الخليجي شكل منظمة اقليمية فرعية عام 1980 اثر اندلاع الحرب العراقية الايرانية وهي خطوة تبدي رغبة الدول لحماية نفسها كأسلوب جماعي وسوف نبرز اهم القضايا التي تشغل نظم الحكم الخليجية حول ما يخص امنها الاقليمي والوطني:

1. التوصل الى حل الصراع العربي الاسرائيلي وقضايا جزر الامارات مع ايران.
2. بناء قوة دفاعية رادعة لدول المجلس.
3. حماية امن الخليج ودوله العربية بما يضمن سيادتها وسلامتها.
4. بناء علاقات حسن الجوار مع الدول الرئيسية في الاقليم .

بالإضافة الى ذلك، فقد فرضت الحروب الثلاث الاخيرة موقف صعبة على دول المجلس التعاون بين إما تحافظ على حيادها او تكون طرفا معها او ساحة لصراعات القوى الاقليمية وحول موارد النفط. وكما ان دور الحرب العراقية – الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي، فهذه الدول ساندت العراق مالياً وإعلامياً في حربه مع إيران، وكانت، في الوقت نفسه، تسعى إلى استثمار الحرب لإضعاف العراق، لكي تتجنب هيمنته على توجهاتها السياسية والاقتصادية . وكان من أبرز ما قامت به دول الخليج العربي من أجل إضعاف العراق: إغراق الاقتصاد العراقي بالديون المتراكمة، وإغراق الأسواق العالمية بأكثر من حاجتها من النفط لتقليل عائدات العراق النفطية، مما يزيد اقتصاده ضعفاً، ويسهل القضاء على نظامه .وقد أكد هذا البحث أن توجه دول الخليج العربي المشار إليه أضرّ بالمنطقة كلها بما فيها دول الخليج نفسها، وكان السبب الحقيقي في تأزيم العلاقات العراقية الخليجية، الأمر الذي أدى – بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية– إلى قيام العراق بغزو الكويت، ذلك الغزو الذي ترتبت عليه تداعيات خطيرة لم تكن محسوبةوقد شكّل غزو العراق للكويت عام 1991 شرخاً كبيراً في الصف العربي ، وعاد بالويلات على العراق خصوصاً والمنطقة عموماً ، وكانت لعملية تحرير الكويت ، التي أطلق عليها حرب الخليج الثانية اثار سلبية على العراق ومستقبله.ووالادوار التي لعبت بسبب القرارات التي فرضها مجلس الأمن الدولي بحق العراق كان لها دوراً مهماً في إذكاء دور المجلس والأمم المتحدة وتنفيذ قراراتهما ، وهو ما ساعد في خلق مناخاً جديداً أسهم في دفع المجتمع الدولي للتوجه نحو دفع أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي إلى عقد مؤتمر السلام في مدريد[28]، وعلى الرغم من تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن الدولي وضغط الولايات المتحدة الامريكيةوالغرب والمجتمع الدولي لمتابعة تنفيذها ، لم يظهر هذا التوجه من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي التي مضى على إصدار بعضها أكثر من نصف قرن ، وعلى الرغم من دخول العرب مؤتمر السلام بعزيمة ومصداقية إلا أن إسرائيل تهربت كعادتها من التنفيذ ، وعملت على حرف المؤتم ر عن مساره الحقيقي وجوهره ، فعقدت معاهدات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

انفرادية لم تعد على العرب الذين وقعوا عليها بشيء من حقوقهم بل أعطت إسرائيل مكتسبات جديدة على حساب الحقوق والمصالح العربية .

المطلب الاول : الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي :

لم يظهرْ بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في الثمانينات أي دورٍ له في الصراع العربي- الإسرائيلي على الرغم من الدور المؤثر لدول الخليج خلال حرب تشرين التحرير عام 1973 ، حين هددت بقطع النفط عن أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . لكن هذا الأمر لم يتكرر فيما بعد، فقد غاب دور المجلس خلال مرحلة الثمانينات واقتصر على البيانات السياسية بدعم دول المواجهة وكفاح الشعب الفلسطيني ، وشكّل الغزو العراقي للكويت في آب عام 1990 نكسة على صعيد الجهود الخليجية في دعم القضية الفلسطينية، فتراجع هذا الدعم ، وتجاوبت دول المجلس مع الضغط الأمريكي لدخول عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، وكذلك لتطبيع اقتصادي مع العدو الإسرائيلي .

المطلب الثاني : المفاوضات والارتباط الوثيق بالموقف الأمريكي:

ارتبط الموقف الخليجي لدول المجلس من المفاوضات العربية- الإسرائيلية بالموقف الأمريكي ، وحرص المجلس دائماً على الإشادة الدائمة بالجهودالخاصة بالولايات المتحدة الامريكيةعلى الرغم من الإجماع في الوطن العربي على انحيازها إلى إسرائيل في عملية السلام ، إلا أن التداخل في المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية بين دول المجلس وامريكا دفع دول المجلس إلى اتخاذ مواقف سياسية أقل انتقاداً للولايات المتحدة وإسرائيل، على خلاف مواقف الدول العربية الأخرى وجامعة الدول العربية.

وقد خلا الخطاب السياسي الخليجي من الإشادة بالنضال والمقاومة الفلسطينية قياساً ببيانات فترة الثمانينات والسبعينات ، وذلك على الرغم من حجم واتساع دائرة المواجهات المسلحة في انتفاضة الأقصى [29]، كما لم تتناول هذه البيانات مسألة القدس بشكل مفصل .

المطلب الثالث :تداعيات أحداث أيلول على الأمن الخليجي:

بعد أنْ أصبحت دول المجلس ضمن مصالح الولايات المتحدة الامريكيةبسبب عجزها عن حماية أمنها تصاعد الوجود الأمريكي الكبير المكثف في الخليج حتى بات عبئاً على دول المجلس ، خاصةً أن موجة العداء للولايات المتحدة تزايدت حدتها بين شعوب الخليج والمنطقة عموماً لاسيما بعد أحداث أيلول واتهام عرب من دول الخليج بالتسبب بهذه الأحداث وبعد أحداث الحرب الجائرة على أفغانستان ، إذْ ازداد تخوف دول الخليج العربية من التوجهات الولايات المتحدة الامريكية لملاحقة من تصنفهم واشنطن في دائرة الإرهابيين لاحتمال أن يطال ذلك دول المجلس بوجه من الوجوه، وهو ما يشكل بالتالي عبئاً وضغطاً أكبر على دول

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

مجلس التعاون لسبب وجيه جداً هو أن امريكا بتزعمها قيادة الحرب على الإرهاب في العالم حالياً، وسنّها قوانين جديدة تبعاً لذلك تجيز لنفسها التدخل في أي موقع تشتبه في وجود من تسميهم بالإرهابيين فيه، وينصبّ الخوف هنا على أن الامريكيان لن يترددوا مطلقاً في تكرار سيناريوهات أفغانستان في الخليج إذا ما دعت الضرورات إلى ذلك حسب تصوراتها ومزاعمها.

يبدو هذا الأمر صار مقلقاً لقادة دول مجلس التعاون ونتج عن تداعيات الحادي عشر من أيلول تكريس الوجود الأمريكي في المنطقة ، وشجعت دول المنطقة على التزود بالمزيد من الأسلحة الحديثة من مصانعها من أجل ضخّ الأموال إلى الاقتصاد الأمريكي عبر صفقات شراء السلاح التي وصلت في السنوات السبع الأولى من عقد التسعينات إلى أكثر من 36 مليار دولار بما يعادل 32% من إجمالي صادرات الأسلحة الولايات المتحدة الامريكيةإلى العالم كله .

بالاضافة إلى ذلك، تعزز الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية عبر تخزين المواد والآلات العسكرية في قواعدها بالخليج ، من أجل الاستخدام الفوري ، مما يعني قدرتها على بسط نفوذها وهيمنتها على الأحداث التي تتطلب تدخلاً عسكرياً بسرعة أكبر مما كانت عليه في السابق.

وبالخلاصة نرى أنَّ مجلس التعاون الخليجي خلال مسيرته التاريخية، قد أدى دوراً سلبياً تجاه مصالح العرب بالأخص، والمنطقة عموماً وفي خدمة المصالح الولايات المتحدة الامريكية، وفق ما أسند إليه من دور فقد دعم قوى الاعتدال العربي في مقابل قوى المقاومة والممانعة، وأيد جماعة معاهدة أوسلو في مقابل قوى المقاومة ، وركب موجة التغيير بما يمنع وصوله إلى دوله ، وصور دوله نفسها أنها تتمتع بالحرية والديمقراطية ، في حين هي بالحقيقة أبعد ما تكون عنهما في الواقع .والملاحظ أن تغير مواقف دول المجلس يأتي بعد ضغوط دولية، وخاصة موقف الولايات المتحدة الامريكية. وقد نتج عن موقف مجلس التعاون الخليجي وانخراطه في تنفيذ الاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية ما يلي:[30]

1 . تقويض النظام الأمني العربي على الصعيد القومي والقطري ،وأصبح الأمن الوطني لكل دولة عربية مكشوفاً ومهدداً بالانقسام وخاصة في ليبيا والسودان واليمن ويهدد الدول الأخرى في الخليج والمغرب العربي

2 . تقويض النظام الإقليمي العربي ممثلاً بالجامعة العربية التي أصبحت منبراً للسياسات المعادية للمصالح العربية والتي تصب في خدمة المصالح الغربية والصهيونية بعد المواقف المخزية لجامعة الدول العربية في ضرب ليبيا وسورية وعجزها عن تقديم أي شيء للقضية الفلسطينية .

3 . استمرار البطالة والأزمات الاقتصادية في الوطن العربي وإذكاء الحركات المذهبية والعرقية الأمر الذي يهدد بفوضى شاملة تجتاح الوطن العربي .

4 . تهديد الثروة العربية وارتهانها لمصالح القوى الامبريالية وتمكين إسرائيل من تحقيق مخططها التوسعي بالسيطرة على الوطن العربي .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخاتمة :

فقد أوصلتنا هذه الدراسة بانَّ المنطقة العربية تحاط بثلاث قوى إقليمية: تركيا وإيران وإسرائيل، وتعددت أشكال العلاقة بين هذه القوى والدول العربية، ما بين علاقات الصداقة التعاون مع البعض، أو العداء والقطيعة مع البعض الآخر، وأظهرت الثورات العربية الى ضعف وهشاشة النظم السياسية العربية ومدى اختراق الأمن القومي العربي في حين سعت بعض الأنظمة المحافظة في المنطقة العربية كدول الخليج العربي إلى إعادة صياغة العديد من التحالفات التي غيرت من شكل العلاقات بين هذه الدول العربية والقوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية. الى عدة استنتاجات عامة تترتب عليها عدة توصيات نوردها على النحو التالي:للتحديات الرئيسية التي نراها تواجه المنطقة:

- **من الناحية الإستراتيجية** :بروز إيران كقوة إقليمية، ونمو الانقسامات الطائفية والعرقية والأيديولوجية، والانخفاض النسبي في قوة ونفوذ الولايات المتحدة إقليميًّا وعالميًّا، كلها تثير القلق على نطاق واسع. ولذلك أخذت دول الخليج العربية تزيد من تمسكها بزمام الأمور، كما هو الحال في اليمن. وفي هذا السياق، غالبًا ما توصف التوترات الإقليمية وحتى داخل الدولة الواحدة بأنها طائفية في الأساس. وتبقى الوقائع الطائفية معقدة، فضلا عن أنها لا تشكل خط الصدع الرئيسي في كل الأحوال. وعلاوة على ذلك، تعكس التوترات الجيوسياسية وتنشأ من اعتبارات أخرى عديدة، وخاصة المصالح الوطنية والتنافس على السلطة والموارد، حتى عندما يتم تفسيرها أو فهمها على أساس طائفي أو عرقي. إن فصل العلاقات الطائفية والعرقية داخل المجتمعات العربية وفيما بينها عن المواجهة مع طهران يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاهم مشترك وحيوي للتعايش مع إيران.
- **أزمة نظام الدولة العربية** : بسبب معاناة بعض الدول العربية اختلالاً وظيفيًّا، وتعاني دول أخرى مجموعةً من أوجه القصور المنهج. ومن أشدها حدة الدور الكبير والخبيث الذي تقوم به الجماعات الإرهابية والميليشيات والجهات الفاعلة غير الحكومية داخل الدولة .
- **التنافس الفكري والأيديولوجي** : ان الانقسام الأيديولوجي التي حدث داخل مجلس التعاون الخليجي، وفي العالم العربي على نطاق أوسع، هو الأكثر حدة بالنسبة للتنافس على تشكيل مستقبل الثقافة السياسية العربية السائدة في المنطقة في العقود المقبلة. إن أكثر الأمور المتنازع عليها بشكل خاص هو طبيعة ودور الإسلام السياسي، وخصوصًا الإخوان المسلمين والجماعات المماثلة. إن مواجهة سياسة قطر –إلى جانب المواجهات الأخرى، بما في ذلك الضغط السياسي على حماس في غزة والصراع في ليبيا– هي أعراض لمواجهة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

طويلة الأمد على مسار المواقف السياسية العربية المعيارية. لكن هذه المنافسة تتقاطع مرارًا وتكرارًا مع طائفة واسعة من المواجهات التي غالبًا ما تكون أيضًا بدافع المصلحة الوطنية، وسياسة القوة، والمعارك على النفوذ والموارد. حتى لو كانت هناك قرارات مقبولة للطرفين بشأن المواجهة بين قطر واللجنة الرباعية للدول التي تعارض سياسات الدوحة أو الصراع في ليبيا، فمن المرجح أن يستمر الصراع من أجل تشكيل وتحديد التوجه السياسي السائد للعالم العربي لسنوات عديدة.

- **نظام الحكم** : ان دور الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والسياسية التي مارستها الشعوب وتاثيراتها ،ادت إلى إعادة تقييم أنظمة الحكم في دول الخليج. وهنالك تحول كبير إلى الجيل الأصغر سنًّا والأكثر تعليمًا وانفتاحا على العالم، ولكنهم كثيرًا ما يشعرون بالإحباط، والحرمان من نواحٍ عديدة. فالنماذج القديمة للمواثيق الاجتماعية لا يمكن تحملها بالنظر إلى هذه التغيرات الاقتصادية والسكانية. ويبدو أن المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، قد شرعت في تجربة جريئة في عملية تحول من أعلى إلى أسفل وتحول متجدد كبديل لحالة الركود والجمود من جهة، والانقلابات الثورية الفوضوية، من أسفل إلى أعلى، والتي زعزعت عددًا من الجمهوريات العربية من جهة أخرى.لا بد من ادراك القيادات السياسية فى الدول العربية قضية الأقليات تعزيز مبدأ المواطنة الذى يعلو فوق الفوارق المذهبية أو العرقية، والبعد عن استغلال التعددية المذهبية لتحقيق مكاسب خاصة، والكف عن الوقوع فى منزلق التشكيك فى وطنية الشيعة أو ولائهم لدول أخرى غير دولهم. دول الخليج العربي مستغلة ومستنزفة من قبل أطراف اتفاقيات ومعاهدات الحماية الأجنبية وسياسة التخويف التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضد هذه الدول، هي سياسة معده لهذا الغرض، تخيفهم من إيران بالرغم من أن هذا الخوف حقيقي بالنظر إلى حقائق التاريخ الذي يفصح عن التوسع الإيراني.واكتشاف النفط في القرن العشرين، ازدادت أهمية الخليج الاقتصادية و الجيوسياسية, و دخلت الولايات المتحدة الامريكية طرفا في المعادلة الأمنية التي ازدادت تعقدا و صعوبة في العقين الأخيرين من ذلك القرن.مع ظهور افاق الاختلال الاستراتيجي المتزايد في بعض المناطق وقدراتنا على مواجهة الصراعات الجديدة التي محورها الطاقة والغذاء واثار الكساد العالمي على اقتصاديات مجتمعنا وان التغيير في احد المناطق المهمة او الدول الكبرى سوف يترتب عليه تغييرات متتالية متتابعة في العلاقات الخليجية. لا بد من ان تتواكب مع المتغيرات الهامة التي يشهدها العالم اليوم. لقد أغفل البعض الإنجازات الاقتصادية التي تمت بين دول الخليج، خاصة أن الإنجازات تحتاج إلى وقت، والأخطار التي تعرضت لها دول الخليج أخرت تنفيذ كثير من الإنجازات الاقتصادية، وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في تعرض دول الخليج العربي لثلاث حروب متتالية، على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

الرغم من ذلك، فإن هذه الدول تسير على خطة قد تتأخر أو تتقدم، وذلك يرجع إلى كل المتغيرات التي تستجد على الساحة العربية والعالمية، ولقد شهدت عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي تطورات إيجابية على مدى السنوات القليلة الماضية، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية، مثل السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والاتحاد النقدي، والربط الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات المشتركة من الإنجازات المهمة التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي.

2- التوصيات : بناءً على ماجاء في الدراسة وما تم توضيحه من اجل بيان العلاقات ما بين دول الخليج العربي لذا توصي الدراسة بما يلي:

أ – إنَّ حجم التهديدات والمخاطر التي تواجهها الدول العربية يصل مرحلة التهديد المباشر لكيان دول الخليج ولا يمكن مواجهة هذه التهديدات الا في اطار عربي فكل دولة لا تستطيع منفردة ان تواجه هذه التهديدات والمخاطر.

ب- يجب معالجة الازمات والنزاعات المزمنة في المنطقة وايجاد التسويات والحلول السياسية العادلة والشاملة والنهائية لها ويعتبر الامن والاستقرار والتعاون وحسن الجوار هي الركائز الاساسية التي لا بد ان نستند اليها.

ج-على دول الخليج تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

د- إنْ تحذو جميع الدول العربية حذو حكومتي المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية في اتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تسرب النفط إلى إسرائيل، واتِّخاذ التعهُّدات الكافية على الشركات المنتجة والمصدرة بضرورة مراعاة ذلك و الحصول على تعهُّدات من الجهات المستوردة، ومن الناقلات بإيصال الشحنات إلى المكان المصرح به في بيانات الشحنة.

هـ-إنَّ حق دول الخليج بل من مصلحتها أن تبلور لها سياسة خاصة تجاه إيران بعيدا عن تأثير أو موقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية التي قد لا تلتقي مصالحها دائما مع دول الخليج.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

المصادر والمراجع:

[1] حيث تشير هذه الفقرة الى الاهمية والمقومات التي يمتلكها الخليج العربي وجعلت من تلك المنطقة جذب الى جميع دول العالم .انظر الى فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص04.

[2] مضيق هرمز: يقع مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران، ويربط الخليج العربي مع خليج عُمان وبحر العرب انظر الى **صلاح عبد اللطيف, "السياسة الخارجية العمانية: عمان بين الخليجيين وإيران, 2015/9/15, متاح علي الرابط التالي**http://www.masralarabia.com :**ص1-2**

[3] تم إطلاق هذا البرنامج النووي في فترة الخمسينيات بمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية وذلك جزءا من برنامج «الذرة من أجل السلام انظر الى **مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية الإيرانية فى أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربى، مجلة المستقبل العربى، مجلد 38، عدد 445، 2016، ص ص 50** .

[4] ان هذه الارقام تبين حجم التغيير الذي حدث نتيجة استغلال الموارد التي تمتلكها المنطقة وهذا ما جعلها امام انظار دول العالم.

[5] وتشير هذه الفقرة الى ان امتلاك النفط مما جعلها تحقق وارادات اقتصادية عالية تستطيع مجارات الواقع الذي تعيشه العالم بسبب التطورات الاقتصادية الهائلة العالمية.انظر الى محمد المصالحة, مؤثرات التحولات الدولية على امن الخليج العربي, مجلة شؤن اجتماعية., عمان , الاردن ,ع102, 2009.ص5

[6] تحظى منطقة الخليج العربي بأهتمام من العالم ، قل ان تحظى بها منطقة غيرها ، فهي مساحة من الارض والماء يرسم شخصيتها المميزه النفط سواء صغرت ام كبرت ، وقد افرد الباحثون مناقشات مستفيضة عن تعريفه ودلالته ، وقد نصل بها الى أنها مادة ارتبطت بتطور الحياة وتقدمها من الناحية المدنية والعسكرية . وتكشف متابعة الموضوع عن انه لا بدائل لهذة الماده ، التي تعد مصدر اساس للمال والثروه لبلدان الخليج العربي ، ومادة حيوية لبلدان العالم الاخرى، انظر الى مصدر السابق مؤثرات التحولات الدولية على امن الخليج العربي،2009.ص22

[7] اشارت تلك الفقرة الى التغيير الحاصل في جميع الدول العربية سواء والذي ساعد على التغيير الجذري في جميع الدول وذلك نتيجة التطورات الاجتماعية الهائلة والتغييرات سواء مشاركة المراءة او الشباب في التغييرات سواء كان سياسي او اجتماعي . انظر الى رمضان, قندلي , لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج بعد الحرب الباردة, دفاتر السياسة و القانون, مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.; ع. 6 (كانون الثاني 2012).ص1-2

[8] ان الاختلافات التي ظهرت نتيجة اختلاف افكار الشعوب والتحول نحو الديمقراطية الحقيقة من خلال الافكار نحو التغيير من اجل الافضل نتيجة الامكانات التي تمتلكها المنطقة (الموارد الطبيعية). انظر الى جيفري مارتيني وآخرون، "آفاق تعاون بلدان الخليج العربية"، مؤسسة. RAND ص ١٢ .متاح على ١٣ الرابط التالي : https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RA ND_RR1429z1.arabic.pdص3-2

[9] دولة قطر انموذجا من دول الخليج العربي ونتيجة للتطورات الهائلة التي ساعدتها في التغيير والتكيف مع جميع الدول. انظر الى ظافر محمد العجمي ,امن الخليج العربي تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية, مركز وحدة الدراسات العربية, بيوت لبنان , ط2, 2011.ص55

[10] ان السياسة التي اتبعتها دول قطر كانت مع المبادئ العامة لدول الخليج العربي وليس خارج السرب للدول وانما كانت ضمن التوجهات والتغييرات من اجل مواكبة التطورات التي حدثت في دولة قطر .انظر الى: سلمى عدنان محمد. مجلة الخليج العربي. ، ،. مجلة علمية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

فصلية محكمة تعنى بشؤون الخليج العربي و الجزيرة العربية, جامعة البصرة , العراق مج. 37، ع. 3-4 (2009). ص ص. 94-116

[11] (**وستفاليا** أو ***فستفالن***) بالألمانية (Westfalen :وتعني **فاليا الغربية**، هي مقاطعة ألمانية سابقة كانت مستقلة ذاتيا ضمن إطار الدولة الألمانية» بروسيا .«جرى دمجها بعد الحرب العالمية الثانية بقرار من سلطات الاحتلال البريطانية مع أقاليم في شمال حوض الراين لتؤسس مقاطعة شمال الراين – وستفاليا) بعلامة وصل). كانت عاصمتها مدينة مونستر.ما زالت وستفاليا تشكل إقليما تاريخيا يتجاوز الحدود الحالية لولاية شمال الراين – وستفاليا وخاصة في الشمال، ولكن بدون أي صبغة رسمية سياسية للاسم بمفرده. لكنه يدخل إضافة إلى اسم ولاية شمال الراين – وستفاليا ضمن تركيبة اسم الرابطة القطرية «وستفاليا – ليبّه «)بالألمانية (Landschaftsverband Westfalen-Lippe :المعنية برعاية التراث الثقافي والاجتماعي والتاريخي.انظر الى إبراهيم محمد آدم. مجلة جامعة جوبا للآداب و العلوم. ع. 8 (حزيران 2009)، ص ص. 31-50،

[12] إن التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة وما بعدها كان محكوما بطبيعة التفاعلات بين القطبين العظميين،فضلا عن أن أداء القوى الإقليمية في تلك الفترة كان أكثر فاعلية بحكم هامش المناورة الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها على العكس من ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى انعدام هامش المناورة الإستراتيجية أمام القوى الإقليمية وذلك نتيجة هيمنة الولايات المتحدة على مجمل تفاعلات الإقليم.انظر الى سعد حقي توفيق ،النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الاهلية للنشر والتوزيع ،العراق،1999.ص88

[13] أن بإمكان الدولة ضمان وجودها عبر منع أي دولة أخرى من اكتساب قوة عسكرية تمكنها من الهيمنة على الدول الأخرى. إذا أصبحت دولة ما شديدة القوة، تقول النظرية أنها ستستغل جيرانها الأضعف منها، وبالتالي تدفعهم إلى الاتحاد وتشكيل تحالفٍ دفاعي.انظر الى المصدر السابق سعد حقي توفيق ،النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، 1999،ص89.

[14] ومما سبق , نصل الى نتيجة مفادها أن الوجود الأمريكي سيستمر في منطقة الخليج العربي الى أمد غير منظور أو معروف , سيما وأن الولايات المتحد قد تضطر الى إيجاد مسوغات منطقية لتبريره من قبيل استمرار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب متخذة من بعض الحوادث الأمنية التي حدثت مؤخراً في منطقة الخليج , مبرراً قوياً في هذا الشأن . انظر الى ظافر محمد العجمي ,امن الخليج العربي تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية, مركز وحدة الدراسات العربية, بيوت لبنان , ط2, 2011.ص33

[15] فك الارتباط بين تحقيق الدول لأمنها القومي ومدي قوتها العسكرية ،فالبرغم من حتمية امتلاك القوة العسكرية إلا أنها لا تمكن الدول من تحقيق أمنها القومي دون استقرار سياسي وتنمية فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة ،فالتنمية الاقتصادية تحدث توافق بين المطالب المتضاربة للقوي السياسية داخل الدولة وتقضي علي محاولات الفوضى والاضطراب من قبل دول معادية للدولة في محيطها الإقليمي أو الدولي. انظر الى نحمد المصالحة, مؤثرات التحولات الدولية على امن الخليج العربي, مجلة شؤون اجتماعية., عمان , الاردن , ع102, 2009.ص22-33

[16] و أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس بتاريخ 24 شباط 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط انظر الى فارس صبري الهيتي, الخليج العربي ارضه سكانه واقتصاده, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان –الاردن, ط1, 2004.ص22

[17] ان بإمكان الدولة ضمان وجودها عبر منع أي دولة أخرى من اكتساب قوة عسكرية تمكنها من الهيمنة على الدول الأخرى. انظر الى مصدر سبق ذكره انظر الى المصدر السابق سعد حقي توفيق ،النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ،1999.ص66-70

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

[18] وهنا ينبغي التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق من شانه أن يقلل حاجة الولايات المتحدة الامريكية للتواجد في الخليج لحماية دول الخليج العربي وردع ايران , الا أنه لا يلغي تلك الحاجة تماماً , وبالتالي تظل ايران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة ودول الخليج معا بغض النظر عن نتيجة الموقف في العراق , وذلك بالنظر الى نفوذ ايران لدى شيعة الخليج والذين يمثلون أغلبية واضحة في البحرين , فضلاً عن خلاف ايران مع دولة الإمارات العربية على ثلاث جزر في الخليج.ا انظر الى مصدر سبق ذكرهسعد حقي توفيق ,امن الخليج العربي تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية, , 2011. ص96-102

[19] هو رابطة أعضاؤها دول مستقلة ذات سيادة والتي تفوض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات وذلك دون أن يشكل هذا التجمع دولة أو كيانا وإلا أصبح شكلا آخرا يسمى بالفدرالية. انظر الى سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، بغداد، المكتبة القانونية، ط٥ ،٢٠١٠ .ص ١٣.ص23-24

[20] هي عبارة عن التطلع المستقبلي الذي يحدد توجه ورغبة المنظمة نحو تحقيق جوانب نجاح وتميز مرغوبة مستقبلا انظر الى عقيل محمد عبد علي, رؤية استراتيجية في آفاق العلاقات الخليجية-الإيرانية,
Arab British Academy for Higher Education © 2003 - 2014 April 14, 2014, ص1-2

[21] كل فعل من شأنه بث الرعب أو الخوف في نفس شخص آخر من خطر يُراد ايقاعه بشخصه أو بماله أو بشخص يعرفه أو يعنيه أمره، ويكون مرتكباً بأحد الوسائل التي حددها القانون.انظر الى لبهادلي، عقيل محمد عبد جاسم. مجلة الخليج العربي. مج. 37، ع. 3-4 (2009)، ص ص. 12-35،

[22] تمثل ***الأحادية القطبية*** في السياسة الدولية توزيع القوة بحيث تُمارس دولة واحدة أغلب النفوذ الثقافي، الاقتصادي، والعسكري .انظر الى مصدر سبق ذكره لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج بعد الحرب الباردة 2012.

[23] **الصراع العربي الإسرائيلي** يشير إلى التوتر السياسي والصراعات العسكرية والنزاعات بين عدد من البلدان العربية وإسرائيل .إن جذور الصراع العربي الإسرائيلي مرتبطة في ظهور الصهيونية والقومية العربية قرب نهاية القرن التاسع عشر. وينظر الفلسطينيين إلى الإقليم باعتباره وطنهم التاريخي الذي عاشوا فيه لآلاف السنين، في المقابل يعتبر اليهود بأنهم وعدوا بهذه الأرض وفقًا لنصوص في التوراة، وفي السياق الإسلامي، فإنها أراضي إسلامية. وقد نشأ الصراع الطائفي بين اليهود والعرب الفلسطينيين في أوائل القرن العشرين، وبلغ ذروته في حرب واسعة النطاق في عام 1947 تخلله حملة تطهير عرقي وتهجير كبرى للفلسطينيين من قراهم ومدنهم، وتحول إلى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في مايو 1948 عقب إعلان قيام دولة إسرائيل.

انتهت معظم الأعمال العدائية الواسعة النطاق باتفاقات وقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر 1973. ووقعت اتفاقات سلام بين إسرائيل ومصر في عام 1979، مما إدى إلى انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وإلغاء نظام الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، لصالح الإدارة المدنية الإسرائيلية وما ترتب عليه من ضم من جانب واحد لمرتفعات الجولان والقدس الشرقية.تحولت طبيعة الصراع على مر السنوات من الصراع العربي الإسرائيلي الإقليمي الواسع النطاق إلى صراع فلسطيني إسرائيلي محلي أكثر، بالغًا ذروته خلال حرب لبنان 1982 .وقد أدت اتفاقيات أوسلو المؤقتة إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، في إطار عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وفي نفس العام، توصلت إسرائيل والأردن إلى اتفاق سلام. تم الحفاظ على وقف إطلاق النار إلى حد كبير بين إسرائيل وسوريا، وكذلك في الآونة الأخيرة مع لبنان) منذ عام 2006). إلا أن التطورات التي حدثت في سياق الحرب الأهلية السورية قد بدل بصورة فعالة الحالة بالقرب من الحدود الشمالية الإسرائيلية مما جر الجمهورية العربية السورية، وحزب

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160421

الله والمعارضة السورية إلى خلاف مع بعضهما البعض وعلاقات معقدة مع إسرائيل. انظر الى مصدر السابق ظافر محمد العجمي ,امن الخليج العربي تطوره واشكاله من منظور العلاقات الدولية.ص-ص 43-76

[24] التوافق الاستراتيجي :(Strategic Alignment) توجد العديد من المصطلحات العربية التي يُقصد بها التوافق الاستراتيجي مثل ''المحاذات الاستراتيجية''، و''التلاؤم'' أو ''التناسق'' أو ''التراصف'' الاستراتيجي، ويُعرّف على أنه ربط الأهداف الاستراتيجية للشركة بأهداف كل نشاط أو وظيفة فيها، ثم العمل على تعزيز هذه الروابط بما يخدم استراتيجية انظر الى المصدر نفسه.ظافر محمد

[25] *مفهوم* الأمريكان عن *الأمن* يعتبر أنه في حالة انتشار النموذج *الأمريكي* سياسيا ... *السوفيتي* بالتآمر ضد الملكيين اليونانيين في محاولة لتوسيع نطاق النفوذ *السوفيت بإنظر الى المصدر نفسه ظافر محمد*

[26] ان الدول الكبرى يجنون أسعار ميسرة للنفط ومضمونة، بسبب حالة تخويف دول الخليج العربي بإيران وهذا التخويف له مقابل، لدول الخليج العربي بالمقابل أيضا.انظر الى مصدر السابق جيفري واخرون ، 2014.ص-ص 1-3

[27] إن الولايات المتحدة الامريكية وبكل إمكاناتها التقنية الفضائية وغير الفضائية على يقين تام بما تقوم به إيران حالياً في الجزر العربية المحتلة التي سيطرت عليها منذ عقود، تبني الإنشاءات وتبني منتجعات للجنود وتأسس ما يشجع على الإقامة المدنية والعسكرية من الإيرانيين وتغري السكان بتسهيلات الإقامة الميسرة في تلك الجزر.. إيران تؤسس للأمر الواقع على الأرض، فلماذا تسكت الولايات المتحدة الامريكيةعلى واقع يضر بدولة الإمارات العربية الصديقة لها؟! ولماذا لا تمنع فرض سياسة الأمر الواقع الإيرانية إذا كانت الولايات المتحدة الامريكيةتمهما مصلحة أصدقائها أو على أي تقدير تساند ملف احتلال إيران للجزر العربية في الخليج العربي وتدفع به إلى مجلس الأمن؟!نظر الى المصدر نفسة جيفري واخرون .ص3

[28] **مؤتمر دولي للسلام بين العرب وإسرائيل انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة من 30 أكتوبر/تشرين الأول وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1991، ورعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية وإسرائيل.انظر الى** المصدر السابق سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، .2003ص66

[29] الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة الأقصى، اندلعت في 28 سبتمبر 2000 وتوقفت فعلياً في 8 فبراير 2005 بعد اتفاق الهدنة الذي عقد في قمة شرم الشيخ والذي جمع الرئيس الفلسطيني المنتخب حديثاً محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وتميزت هذه الانتفاضة مقارنة بسابقتها بكثرة المواجهات مسلحة انظر الى Al-Quds Open University – Palestine https://dspace.qou.edu/handle/194/659 26-Nov-2013.ص1-2

[30] **الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة** الشهير **باتفاق اوسلو 2** أو **اتفاقية اوسلو الثانية**، هي اتفاقية محورية ومركبة في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية .ولأنه تم التوقيع على الاتفاقية في طابا، تسمى أحياناً **اتفاقية طابا** .وضعت الاتفاقية تصوراً لتأسيس حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الأراضي الفلسطينية، لكنها لم تتضمن وعد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. أسست اوسلو 2 المناطق أ، ب، وج في الضفة الغربية. مُنحت السلطة الفلسطينية بعض السلطات والمسئوليات المحدودة في المنطقة «أ» و «ب»، مع إمكانية عقد مفاوضات حول التسوية النهائية حسب قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية في واشنطن يوم 28 سبتمبر 1995 انظر الى المصدر السابق : Al-Quds Open University – Palestine https://dspace.qou.edu/handle/194/659 26-Nov-2013.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0